جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان: كلية التربية الاساسية
قسم الجغرافيا

# الامن الصناعي العراقي بعد عام ٢٠٠٣
## (محافظة ميسان انموذجا)

بحث تقدم به الطلبة

أميمة رحيم جاسم

حسين حميد حمدان

رسول خلف حسين

الى مجلس كلية التربية الأساسية – قسم الجغرافية – جامعة ميسان وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

إشراف \ الاستاذ الدكتور

ماجد صدام سالم

٢٠٢٤

## الاية القرانية

**سورة العلق**

# الاهداء

إلى من قال الحق فيهما

((وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً))

لوالدي الذي اصطفاه الله برحمته وادخله فسيح جناته والى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد (ص) والى خطواتنا الأولى و عثراتنا وعائلتنا واخواننا واخواتنا نهدي لكم بحثنا وجهودنا وليالي كثيرة من السهر والتعب والأمنيات.

# الشكر والتقدير

قال تعالى (ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه) لقمان:١٢

الحمدلله حمداً كثيراً طيبا حتى يبلغ الحمد منتهاه والحمدلله الذي علم بالقلم

علم الإنسان مالم يعلم والحمدلله إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى نبي

الرحمه ونور العالمين سيدنا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم )على ما

أكرمنا به من إتمام هذا البحث

وانطلاقا اتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل أساتذتي الأفاضل وأعضاء

لجنة المناقشة بالأخص إلى

دكتورنا الفاضل(ماجد صدام سالم) الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث

ولكل ما قدمه لنا من دعم وتوجيه لاتمَام هذا البحث

والشكر والتقدير إلى زملائي في البحث الذي تشاركنا وتعاوننا في إعداد

البحث ولكل من ساهم في هذا البحث.

## المستخلص

يعد الأمن الصناعي من المرتكزات الرئيسية التي تحاول جميع الدول الإعتماد عليها في زيادة دخلها القومي لاسيما الدول الصناعية الكبرى الى تعدها المصدر الأساسي في قوتها بين الأمم ومشكلة الإمكانات والموارد الجغرافية الطبيعية و البشرية والاقتصادية التي يحتاجها هذا القطاع لتأمين قيامه و ديمومته و هدفت الدراسة إلى معرفة أهم المودات والمعوقات العربية والداخلية والخارجية وانعكاساتها السلبية التي أدت إلى تأخر نمو الأمن الصناعي في وتوقفه ولما تتمتع محافظة ميسان بموارد طبيعة وبشرية هائله فضلاً عن موقعها الاستراتيجي وتشكل الصناعة ركنا أساسيا من اركان نشاطها الاقتصادي وتعدد الصناعات لها دور كبير في الجانبين الاجتماعي والجانب الاقتصادي الذي يعد الأهم في محافظة ميسان وتتميز البنية الاقتصادية العالمية بالتطور التكنولوجي السريع في عمليات الإنتاج لذلك فأن الاستراتيجية التقليدية في التصنيع لم تعد ملائمة للمنافسة في ظل التطورات السريعة في الاقتصادي العالمي مما يتطلب التعاون في هذا المجال الصناعة مع مختلف الشركات الصناعية العالمية في نقل التطور التكنولوجي وهذا الأمر لا تجد في القطاع الصناعي العراقي الذي يعاني من واقع متردٍ جداً . و اصبح عائق هذا القطاع على الاقتصاد العراقي وذلك بسبب الاختلافات الهيكلية نتيجة السياسات الأُقتصادية الخاطئة مما أدى إلى تراجع نمو الصناعة إضافة إلى فشل العراق بوضع استراتيجية ناجحة في الصناعات الاستراتيجية والتحويلية أدى إلى تدني الإنتاج بدرجة لا تستطيع بعض الصناعات من انتاج ١% من إجمالي إنتاجها ولذلك ينبغي وضع استراتيجية ناجحة من اجل النهوض بالواقع الصناعي من خلال إشراك القطاع الخاص والاستفادة من تجارب الدول النامية التي نجحت بوضع استراتيجيات صحيحة وحيث يعد القطاع الصناعي أحد أبرز مكونات الاقتصاد غير النفطي وتعتبر وزارة الصناعة والمعادن هي الركيزة الاساسية للسياسة الصناعية في العراق وتعتمد على تشجيعها و تعزيزها للإستثمار في مجال الصناعة وتتجه هذه الصناعة الصناعات لتأهيل شركتها او تحويلها إلى شركات مساهمة عامة في هذا الاتجاه.

# فهرست المحتويات


| رقم الفقرة | العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | *الواجهة* | أ |
| ٢ | *الآية القرآنية* | ب |
| ٣ | *الإهداء* | ت |
| ٤ | *الشكر والتقدير* | ث |
| | *فهرست المحتويات* | ح |
| | *المقدمة والإطار النظري* | ١ |
| | | ٣ |
| | الفصل الاول: مقومات الامن الصناعي في العراق | ٤ |
| | اولا \مفهوم الأمن الصناعي | ٤ |
| | ثانياً / المقومات الطبيعية | ٥ |
| | ثالثاً/ المقومات البشرية | ٩ |
| | | |
| | الفصل الثاني : واقع القطاع الصناعي في العراق | ١٢ |
| | أولاً-أنواع الصناعات العراقية | ١٣ |
| | *ثانياً-عدد المصانع وتوزيعها* | ١٦ |
| | ثالثاً-البنية التحتية للصناعة : | ١٩ |
| | رابعاً_التوطن الصناعي بعد عام ٢٠٠٣ | ١٩ |
| | خامساً- مشاكل ومعوقات الصناعة في العراق | ٢٣ |
| | | |
| | الفصل الثالث : افاق تطوير التنمية الصناعية في العراق | ٢٤ |
| | اولاً: استراتيجية التنمية الصناعية | ٢٥ |
| | ثانياً: الجهود الحكومية لتطوير الصناعة | ٢٨ |
| | ثالثاً: الآفاق المستقبلية لتطوير الصناعة | ٢٩ |
| | *رابعاً: الحفاظ على الأمن الصناعي في العراق* | ٣٠ |
| | خامساً: مجالات تطوير الصناعة في محافظة ميسان | ٣٢ |
| | | |
| | الاستنتاجات والتوصيات | ٣٥ |
| | | |
| | المصادر | ٣٧ |

## المقدمة والاطار النظري للبحث

المقدمة : يعد القطاع الصناعي الركيزة الأساسية في تنمية ونمو الناتج المحلي الأجمالي لمختلف أقتصاديات دول العالم ويعتبر معيار مهماً لأستخدام التكنلوجيا الحديثة وأنتاج سلع لم تكن مستخدمة من قبل او تطوير سلع قائمة وسد حاجات مستمرة للمستهلكين وفي الأقتصاد العراقي بدأت المساهمة النسبية للصناعة في تكوين الناتج المحلي الأجمالي بالتراجع بعد أحداث عام ٢٠٠٣ لسببين أولهما الأنتفاع الحاصل من الأيرادات الخارجية بعد قرار سلطة الأئتلاف المؤقتة بتجميد العمل بقانون التعرفة الكمركية وتطبيق ضريبة اعمار العراق بدلاً منه بنسبة موحدة هي (٥%)على كل المستوردات ، أما السبب الثاني ارتفاع مستوى قيمة الناتج المحلي الأجمالي بعد السماح للعراق بتصدير البترول الخام بدون قيود كمية على صادراته وأرتفاع مستوى صرف الدينار العراقي مما أدى الى أنخفاض اسعار السلع المستوردة بالقياس الى السلع الصناعية المحلية وقيام الكثير من الدول المصدرة بممارسة سياسة الأغراق او تقديم الدعم الحكومي لصادراتها الى العراق او تزايد مستورداتها (صدر مؤخراً قانون حماية المنتجات العراقية رقم(١١) لسنة ٢٠١٠ لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية ووجود فهم خاطئ لتطبيق اقتصاد السوق يتمثل بعدم تقديم أي دعم للصناعة الوطنية وتركها تواجه المنافسة غير العادلة تجاه السلع الأجنبية دون تدخل الدولة فضلاً عن غلق الكثير من المصانع والمعامل في القطاع الخاص بسبب الضروف الأقتصادية والأمنية وتعرض الكثير من مصانع القطاع الأقتصادي العام لأعمال السلب والنهب بعد أحداث ٢٠٠٣/٤/٩ .

مما وجه ضربة كبيرة للصناعة العراقية فضلاً عن نمط السياسات الأقتصادية التي تبنتها الحكومة المتعاقبة سواء كانت مالية او نقدية او ضريبية او فنية او استثمارية الدور الأساس في تراجع دور قطاع مهم واساسي في الأقتصاد العراقي فكانت هناك معوقات سياسية وأمنية ،وأقتصادية وأدارية واجتماعية وثقافية عرقلة النهوض الصناعي في العراق وعليه يتطلب من صانع القرار السياسي والأقتصادي في العراق تبني استراتيجيات النهوض التنموي الصناعي وفق خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأجل من خلال التحديد الزمني لحل المشاكل التنموية التي تعترض النهوض بالصناعة العراقية.

**مشكلة البحث** : يتم التعرف على اي مشكلة بحثية من خلال طرح مجموعة من الأسألة يحاول البحث الأحاطة والاجابة عليها ولعل التساؤل الأبرز هو : ماهو الواقع الصناعي العراقي وماهي الظروف السياسية وما شكلته من معوقات القت بضلالها على ذلك الواقع بشكل سلبي أثرت في تراجع دوره كقطاع مهم وأساسي وفي ضوء تلك التساؤلات تبرز تساؤلات فرعية أهمها:

١.ماهي الخلفية التاريخية للصناعة العراقية قبل (٢٠٠٣)؟

٢.ماهي أبرز الصناعات الأستخراجية والتحويلية في العراق ؟

٣.ماهو الواقع الصناعي العراقي بعد عام (٢٠٠٣) وخصائصه؟

٤.ماهي أبرز المعوقات التي واجهت الصناعة العراقية بعد (٢٠٠٣)؟

٥.ماهي أبرز استراتيجيات النهوض التنموي بالصناعة العراقية بعد(٢٠٠٣)؟

**فرضية البحث** : ينطلق البحث من فرضية مفادها :أن الواقع الصناعي العراقي بعد (٢٠٠٣)كان قد واجه معوقات سياسية وأقتصادية وأمنية وأدارية وأجتماعية وثقافية عرقلت نهضته وتطوره ،ويحتاج لنهوضه تبني صناع القرار في العراق لستراتيجيات صناعية تنموية قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأجل. .

**أهمية البحث** : تعود أهمية البحث الى مجموعة من العوامل ،لعل أبرزها أن الصناعة العراقية قطاع أقتصادي مهم للأقتصاد العراقي ،ويلعب دوراً أساسياً في تطور القطاعات الأقتصادية الأخرى كالقطاع الزراعي والتجاري والنقل والخدمات ،وتطوير الصناعات الأستخراجية والتحويلية كما أن الأهتمام به يعد وسيلة مهمه للقضاء على الكثير من المشاكل العامة الأقتصادية والأجتماعية كالبطالة والفقر التي يعاني منها المجتمع العراقي فضلاً عن كونه أحد اهم القطاعات الأقتصادية التي يمكن ان ترفد الموازنة العامة بأيرادات أنتاجية حقيقية تساعد الأقتصاد العراقي على التخلص من سمته الريعية التي رافقته عقود من الزمن.

**هدف البحث** : يهدف البحث الى تحليل الواقع الصناعي في العراق تحديداً محافظة ميسان بعد عام ٢٠٠٣ مدعماً بالأحصائيات والبيانات الخاصة بذلك الواقع ،سوى تعلق الأمر بأنواع الصناعات العراقية وسماتها وخصائصها بعد عام ٢٠٠٣ وأهم المعوقات الأمنية والسياسية والأقتصادية والأدارية ،والأجتماعية والثقافية التي عرقلت تطور الصناعة العراقية كما يهدف

البحث الى طرح أهم الستراتيجيات للنهوض بالصناعة العراقية وحسب المدى الزمني القصير والمتوسط والبعيد.

**حدود البحث:**

١.الحدود المكانية :جمهورية العراق و (محافظة ميسان).

٢.الحدود الزمانية:بعد عام (٢٠٠٣).

**منهج البحث** :اعتمد الباحث للتحقق من فرضية بحثه ،واهدافه، وأهميته ، والأجابة على تساؤلات مشكلته على منهج وصفي تحليلي بأعتبار الأقرب في تنظيم الأفكار وجمع المعلومات والبيانات للوصول للغايات المستهدفة من البحث بأقصر الطرق ، لما يتميز به ذلك المنهج من رصد وتحليل الواقع والتنبؤ بأهم الحلول الممكنة للمشكلة البحثية ،فضلاً عن الأستعانة لالمنهج التاريخي في بعض جوانب البحث .

**هيكل البحث** :تناولنا البحث خلال فصول تمحورالأول في البحث في الأمن الصناعي العراقي بعد ٢٠٠٣ (محافظة ميسان أنموذجاً) من خلال ثلاث مطالب تناول الأول القطاع الصناعي في العراق ومقومات الأمن الصناعي في العراق ومفهوم الأمن الصناعي والمقومات الطبيعية والبشرية والأقتصادية والتخطيط الصناعي ،و تناول الثاني واقع القطاع الصناعي في العراق من خلال معرفة أنواع الصناعات العراقية وعدد مصانعها والبنية التحتية والتوطن الصناعي بعد ٢٠٠٣ ومشاكل ومعوقات الصناعة في العراق فيما بحث الثالث عن آفاق تطوير التنمية الصناعية في العراق واستراتيجيات التنمية الصناعية والجهود الحكومية والآفاق المستقبلية والحفاظ على الأمن الصناعي في العراق ومجالات تطوير الصناعة في محافظة ميسان، لينتهي بخاتمة وأستنتاجات وتوصيات .

# الفصل الأول  مقومات الأمن الصناعي في العراق

## اولاً : مفهوم الأمن الصناعي :

يعد الأمن الصناعي بأنه التدابير التي تتخذها الدولة من أجل حصول الفرد على متطلباته الأساسية وتأتي الصناعة من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بعد الزراعة والتجارة لذا فالجانب الصناعي وضعوا له أسس علمية ومتيسراً لديهم من مواد الصناعة مختلفة الآلات والأدوات وأهميتها تكمن في كونها ترفع من المستوى الإقتصادي للشعوب وما يحققه من أزهار التنمية للدولة وله أثر كبير في استقرار الحياة الاقتصادية أسهمت في رفع مستوى الاقتصادي وتشغيل الايدي العاملة وتصدير الفائض منه.[1]

## مراحل تطبيق الأمن الصناعي:

١– المرحلة الاولى: تسعى هذه المرحلة إلى التنمية بالمخاطر الحوادث قبل وقوعها واتخاذ الاحتياطات وقائية لمنع وقوع الحوادث بإمكانها تصميم الآلات ومواد العمل وتخلص من مخاطرها واتلافها.

٢–المرحلة الثانية : وتسعى إلى إنقاذ مايمكن انقاذه بعد وقوع الحوادث والاصابات  وتشمل الإسعافات الأولية مؤهلة للتعامل مع الجروح والإصابات وتجهيز معدات وقائية ووضع تعليمات التشغيل الامانه وتنظيم مكان العمل وتخطيط حركة العمال.[2]

## من الأهداف الأمن الصناعي

— المحافظة على سلامة العاملين وحمايتهم من جميع المخاطر أثناء العمل

—حماية الموارد الأولية المنتجة من التلف خلال إتباع طرق سليمة أثناء التداول.

–يهدف الأمن الصناعي محافظة على صحة العمال وسلامتهم من الأخطار وحوادث صناعية

---

[1] **عادل شابث جابر، الأمن الصناعي، مجلة الريادة الاقتصادية للأعمال العدد٨،٢٠١٦، ص٥١٦**

[2] **ناصر منصور الروسان، ٢٠١٤،الامن الصناعي ،ط١، عمان مكتبة المجتمع العربي النشروالتوزيع، ص٢٢**

– وأهمية الأمن في حماية عناصر الإنتاج المادية والبشرية على حد سواء بالنسبة للوحدة الصناعية ومنع حدوث التلف والحد من التكاليف المباشرة والغير مباشرة وبالنسبة للعاملين منع إلاصابات الجسدية التي تسبب الموت وحماية الادخار المادي للأفراد وتعزيز مكانة الفرد داخل الوحدة التزامي وتطبيقها.[١]

عوامل المؤثرة في الأمن الصناعي

• تعد مقومات العمل الإنسان والآلات ومواد العمل وتجهيزات المكافحة الإطفاء والإنقاذ وطبيعة عملها اثراً كبيراً في نتائج العملية الخدمية متمثلة بالجودة والأمن والبيئة.

• التشديد على تطبيق قواعد الأمن والسلامة المهنية مراقبة صارمة على إجراءات الأمان وتجديد قواعد الأمان وتطبيقها

•افهام العاملين مخاطر العمل والأمراض المهنية وعدم السماح بتجاوز الحد من تلوث واشعاع تخفيض أوقات العمل وشروط تحقيقها وتطبيق قواعد الأمن من مسؤولية الجهات العامة في الدولة ومنح تراخيص العمل مزاولة المهنة وتجديد استثمار وسائل النقل والمعدات.[٢]

## ثانياً / المقومات الطبيعية:

تعد دراسة المقومات الطبيعية والبشرية اساساً لفهم المشكلات التي تواجه التطور الصناعي والتي تمثل البيئة الطبيعية الذي بدوره يمارس عليه جميع انشطته وتعد المقومات الطبيعية كاساس وضوابط لتحقيق تنمية الصناعية ولها دور مقوم من مقومات مع تحقيق التنمية مع الدراسة الإمكانيات.[٣] وتشمل:

---

**[١]عمرو بزيو، ليلى خنيش، الأمن الصناعي، والسلامة المهنية(ط١) عمان مكتبة المجتمع العربي ص٢٢٣ في الوقاية من الأمراض**

**[٢]سفيان عز الكايد (٢٠١٥) الأمن الصناعي (ط) ، عمان دار الراية لنشر والتوزيع.**

**[٣]عمر عطا علي، التنمية الاقتصادية في محافظة القليوبية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣،ص٢**

١ –الموقع الجغرافي : ويشمل الموقع الجغرافي والفلكي والنسبي يعد هذا الأساسي الذي يمثل نقطة مهمة والموقع تأثيرا مهما في حياة السكان وله دور في توجههم نحو الأنشطة وتأثيرها مباشراًعلى النشاط الزراعي وأثره على الصناعة وأنماطها ومواقعها وأهمية في تحقيق التنمية الصناعية وتشكل دراسته وتحليله للإقليم مما يعكس على مقومات جغرافية سواء بشرية او طبيعية وتسهم في جذب الأنشطة الاقتصادية وأن الموقع الجغرافي للعراق يمثل موقعا جغرافيا استراتيجياً مهما لما تهتم به التنمية بالموقع الجغرافي في جانب كبير من التخطيط أساسه اختيار الموقع والمشروع الملائم له كما في خريطة (١).

تعد دراسة الموقع الجغرافي ركن أساسيا ، في دراسة المناطق الجغرافية لكونه يعطي مؤشرات هامة في معرفة الأهمية الجغرافية لهذه المنطقة فضلا عن اهميته في رسم شخصيتها والتعريف بخصائها الجغرافية التي تميزها عن المناطق الأخرى ومن المعروف لدينا أن مفهوم الموقع في الجغرافية يشتمل على صور عدة أهمها الموقع الفلكي والموقع الجغرافي فبالنسبة للموقع الفلكي الذي يعني الموقع من دوائر العرض و أقواس الطول فإن محافظة ميسان تقع بين دائرتي عرض)١٥ ٤٦_٣٠ ٤٧ (شمالاً وبين قوسي الطول)٣٠ ٤٦_٣٠ ٤٧ (شرقاً وقد اكتسبت هذه المنطقة في موقعها الفلكي هذا جمله من خصائصها المناخية المتمثلة بالإشعاع الشمسي وارتفاع درجات الحرارة فضلا عن قلة الأمطار والرياح السائدة كل هذه الخصائص أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في خصائص تربتها ومواردها المائية التي تؤثر بدورها على التوزيع المكاني للزراعة والثروة الحيوانية . أما بالنسبة لموقع المحافظة الجغرافي فأنها تقع جنوب شرق العراق تحدها محافظة واسط من جهة الشمال والشمال الغربي ومحافظة ذي قار من جهة الغرب ومحافظة البصرة من جهة الجنوب ولها حدود سياسية مع جمهورية إيران الإسلامية من جهة الشرق.

لقد أعطى هذا الموقع هو الآخر للمحافظة بعض الخصائص منها مرور نهر دجلة خلال هذه المناطق من أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها فضلا عن بعض روافده والجداول المتفرعة منه الأمر الذي ساهم في تكوين ترب كتوف الأنهار في هذه المحافظة والتي تعد من أخصب الترب الزراعية في المحافظة فضلا عن استخدام مياه الأنهار والجداول كما لا ننكر أهمية الموقع الجغرافي للمحافظة لكونها تمثل حلقة وصل بين محافظة البصرة)ميناء العراق الرئيس.

(والمحافظات التي تقع إلى الشمال منها كمحافظات واسط وبغداد وغيرها كما أنها ترتبط بطرق مواصلات برية مع محافظة ذي قار والنجف والديوانية وغيرها من محافظات الفرات الأوسط الأمر الذي ساعد على تنشيط حركة السكان والسلع والبضائع بينها وبين هذه المحافظات أما الموقع السياسي لمحافظة ميسان كمحافظه حدودية مع جمهورية إيران الإسلامية فقد ساهم هو الآخر في تنشيط حركة السكان بين العراق وإيران وبالأخص منها تلك التي تخص زيارة العتبات المقدسة في كلتا الدولتين فضلا عن حركة نقل السلع والبضائع عبر المنافذ الحدودية بين المحافظة والمحافظات الإيرانية القريبة منها.

٢_ التكوين الجيولوجي :تتحدد أهميته في الصناعة من خلال تأثيرا في تحديد طبيعة الصخور وبنيتها لها أنواع المعادن للإستثمار الصناعي تعد الصخور نفسها مورداً اقتصادياً يمكن استغلالها مباشرة في الكثير من الصناعات وتحكم البيئة الجيولوجي في العراق تمثلت بوجودها في هضبة شبه الجزيرة العربية وينقسم إلى عده تكوينات منها

أ– تكوين السهل الرسوبي: وتكونت هذه التكوينات في وادي دجلة والفرات وهذه الترسبات حلتها هذان الأنهر في الزمن الرابع.

ب– تكوين الهضبة الغربية:وتعد من أهم أقسام سطح العراق وهذا القسم يعد من حيث الطبوغرافية وتضاريس جزءاً منها والسطح يكون متموجاً تظهر فيه الارتفاعات والانخفاضات وتنتشر تكويناتها في الزمن الرابع.[١]

٣– السطح: لتباين السطح تأثيره المباشر في تحديد مواقع النشاط الصناعي بالمناطق المرتفعة وتقل منسوبها عن الأرض بشكل خاصا القطاع الصناعات أماكن ملائمة وقوعها بالنسبة لمدينة ومدن تلوث النتائج واختلاف تلك التضاريس إضافة إلى أن السطح انعكاس واسعة على المناخ وعلى طبيعة النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى تنوع الإنتاج وله تأثير كبير في عملية التخطيط والتنمية وتأثيره ع النشاط الاقتصادي. [٢]

---

[١] **عبد الزهرة الجنابي، الجغرافية الصناعية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان الأردن، ٢٠١٣، ص٨٤**

[٢] **خطاب حكار العاني، جغرافية العراق، مطبعة جامعة بغداد ١٩٧٩،ص١٩**

## ثالثاً/ المقومات البشرية

١- الأيدي العاملة :تشمل دور السكان العاملة في تحقيق التنمية الصناعية تعد عنصراً أساسياً وخصائصها والقوى العاملة لها في عملية تحقيق التنمية وتخطيط من أجل سكان او الرسم صورة المستقبل وتعتمد على تركيب وتوزيع السكان الجغرافي واختلافاتهم وتغيراتهم بالإطار البيئي وتطورها نقطة ارتكاز لأي توجه تنموي استراتيجي ينظر إلى تحديد حجم السكان وتوافر الأيدي العاملة المحور الأساسي لها.[١]

٢- المواد الخام:تعد من أهم مقومات البشرية لصناعة وتأثيرها يتوقف على جذب الصناعة الى جوارها وتقليل من تكاليف النقل وتكاليف الإنتاج مما تزداد أهمية عنصر المادة الخام في تحديد إقامة مصنع في ذلك الإقليم وتنوع وتتعدد المواد الأولية المستخدمة في العمليات الصناعية مثل المواد المعدنية والزراعية ومنها نباتية وحيوانية وهذه المواد تؤثر بطرق بيانية في توطين الصناعة في الإقليم.[٢]

٣-السوق: يعد السوق من المقومات التي تحدد مواقع الصناعة وتوطنها والذي يحقق أقصى الأرباح من خلال تحقيق التوازن بين كلفة الإنتاج المنشأة الصناعية في مواقع مختلفة ومنطقة سوق يمكن السيطرة عليها وازداد أهميته السوق كعامل مهم في توطن الصناعة وتوجد منافسة بين الصناعات والأسواق تعد أحد الأسس لجذب الصناعة وعوامل تؤثر في حجم السوق وعدد السكان ومستوى المعيشة

٤- النقل: يؤدي النقل دوراً فعالاً في عملية التنمية الاقتصادية وتعد العمود القوي للفعاليات الاقتصادية وكفاءة النقل لاتعتمد على كمية السلع المنقولة على تقدم اقتصادي لا يمكن تحقيقه بدون تطور شبكة الطرق لأنه يسهم في تطوير التجارة وزيادة الدخل القومي وتحقيق أي تنمية صناعية ضمن الحيز الجغرافي للإقليم مرتبطة بشكل واسع من طرق النقل ترتبط بكافة تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.[٣]

---

**[١]عبد علي الخفاف، العالم الإسلامي واقع ديمغرافية ومؤثرات تنموية، ط١، دار البيضاء للطباعة، النجف، ٢٠٠٥،ص١٠٣**

**[٢]محمد رؤوف سعيد، دور النقل في التنمية الاقتصادية مجلة النفط والتنمية، العدد الخامس، سنة ١٩٩٨،ص١٤٢**

**[٣]محمود محمد سيف، المواقع الصناعية، دراسة تحليلية في جغرافية اقتصادية، ط٢، دار المعرفة، ١٩٩٠،ص١٨٤**

## رابعاً / المقومات الاقتصادية :

لأجل التواصل والتصاعد في عملية التصنيع يتطلب وجود بعض المقومات الرئيسية لهذة العملية وتؤلف مجموعة شروط وعوامل ذاتية وموضوعية وتنقسم هذه المقومات إلى مجموعتين :

١- المقومات الذاتية : تشمل النظام السياسي والعقيدة الايديولوجية التي تتبعها الدولة ونمط الحكم والتي تلعب دوراً معجلاًاو معطلاً لعملية التصنيع في النظام الحر الموجه وأسلوب الحكم الديمقراطي يؤلف مقومات ذاتية مشجعة لتصنيع إضافة إلى اتباع أسلوب التخطيط المتقدم والمصادر والتأميم وخلق روح المنافسة والادخار والقومية وتطوير علاقات الملكية وتوسيع الفرع من الملكية الذي يتمتع بالاستغلال الاضطرابات الاقتصادية مثل الملكية المشتركة والتعاونية وتحفيز بارتفاع الميل الحدي الادخار وانخفاض الميل الحدي للاستهلاك. [١]

٢- المقومات الموضوعية : تشمل حجم السكان والسوق الملائمة لاختيار استراتيجية الأمثل تتيح إقامة المشاريع الكبيرة والاستفادة منها بالإضافة إلى الموارد الاقتصادية الطبيعية أو البشرية مع مسح كامل لها وتطوير الاكتشافات الجيولوجية لتطوير صناعتها كتطوير الأرض وتوسيع الأرض الزراعية وتطوير الائتمان والحركة المصرفية وتطوير البنية الارتكازية وخفض كلفة كالطرق والجسور والسكك الحديد والنقل البري والبحري والنهري وتطوير الادخار خلال رفع السعر الفائدة لتوفير القروض والسيولة النقدية .

٣- مقومات الصناعة في العراق: يتطلب وجود صناعات حديثة وعوامل عدة وإمكانيات أساسية وأهمها

•المواد الأولية : تعد من الركائز الأساسية لقيام الصناعة وتتوفر بالعراق مواد أولية غذائية تساعد على القيام الصناعات الغذائية والمنسوجات القطنية وصناعة الورق والجلود وصناعة الألبان اما المواد الأولية المعدنية على نوعين هما فلزية ولا فلزية توجد في العراق معادن اللافلزية كالنفط والكبريت والفوسفات والأحجار والرمل والحصى تساعد على قيام صناعات بتروكيماوية وانشائية

---

**[١] صائب ابراهيم جواد، اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية، الكتاب الثاني جامعة صلاح الدين، أربيل، سنة٢٠١١، ص٣٥٧**

•النوى المحركة :تشمل النفط والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية تتوفر جميعها في العراق وتستعمل حاليا في تشغيل المنشأت الصناعية فيه.

•رؤوس الأموال :تحتاج الصناعة إلى رؤوس أموال كبيرة لإنشاء المصانع وتجهيزها الآلات والمعدات ودفع الأجور والرواتب والعراق لا يفتقر لراس المال لقيام الصناعة.

•الأيدي العاملة : تحدد الايدي العاملة في الصناعة بعددها ومستوى كفائتها ويتوقف عدد العمال على عدد السكان في العراق وتتوقف الكفاءة على درجة تدريبهم وخبراتهم الفنية.

•سياسة التصنيع : قامت الحكومة بتوسيع الصناعات وتوزيع المنشأت الصناعية على المحافظات لتوفير فرص العمل وتنشيط الاقتصاد فيها وقامت بحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية وطرق النقل وينبغي ان تواكب الصناعة بوجود شبكة متكاملة من الطرق الحديثة التي تربط بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك وترتبط بين المناطق المواد الخامة والمناطق الصناعية وتطورت شبكة طرق العراق التي يمكن ربطها مع الدول المجاورة. [1]

## خامساً /التخطيط الصناعي :

التخطيط :بأنه تفكير مبرمج مسبق للقيام بفعل او حدث مستقبلي اي إنه عمل مدروس ومن الضروري أن يفهَم ويطبق مجال الأفكار ويأخذ موقعه على الطبيعة وان يخلق قبل أن يكون فعلت واقعا في التخطيط لايعني وصف المستقبل لكن تحديد الصورة المنتظرة له توفر الامكانيات والقرارات والتخطيط ووضع خطة لفهم الواقع والمشكلة التي قد تحدث في المستقبل وهو علم تنظيم استعمالات الأرض طبيعيا وبشرياً والتخطيط مسؤول عن اختيار الموقع المناسب والوقت الأمثل لاستخدامات الموارد والثروة الطبيعية والبشرية .[2]

---

[1] **صائب ابراهيم جواد، مصدر سابق، ص٣٥٨**

[2] **محمد أزهر السماك، جغرافية الصناعية بمنظور معاصر، ص١١٦**

ويتمثل بأنماط التخطيط الصناعي عدة :

١ التخطيط الصناعي في الاقتصاديات الحرة

٢ التخطيط الصناعي في الاقتصاديات المركزية

٣ التخطيط الصناعي في الدول النامية

١- التخطيط الصناعي في الاقتصاديات الحرة : وتقوم فلسفة النظام الرأسمالي على مبدأ الملكية الفردية لعناصر الإنتاج والحرية الاقتصادية في ممارسة النشاط الاقتصادي وتحقيق أقصى الأرباح أقامت الصناعة في المناطق المتطورة نسبياًمن خلال توفير خدمات البنى الارتكازية والأيدي العاملة السوق

٢-التخطيط الصناعي في الاقتصاديات المركزية : يقوم هذا النمط على أساس اقتصادي مركزي قاعدة الملكية العامة لوسائل الإنتاج ويتوجه التطور الاقتصادي والاجتماعي لسد حاجات المجتمع من خلال تحقيق استخدم كفوء هادف للقوانين الاقتصادي.

٣- التخطيط الصناعي في الدول النامية :ولعل السمة الرئيسية لهذا النمط هي تخطيط الاستثمار الصناعي فقط تطور هذا التخطيط بمرحلة إعداد قائمة للإنفاق على المشاريع الصناعية الى تخطيط الهندسة الصناعية التي تقع ضمن مرحلة وضع الخطة الصناعية الشاملة المبنية على تحليل التكلفة المردودة للمشاريع الصناعية .[١]

[١] **صبحي احمد الدليمي، جغرافية الصناعة، دار امجد للنشر والتوزيع،ط١، ٢٠١٨، ٥٣و٥٤**

## الفصل الثاني (واقع القطاع الصناعي في العراق )

**مقدمة:**

أن القطاع في العراق يعاني من ترهل وتهالك وتقادم المعدات الأنتاجية وجاء هذا التخلف الصناعي نتيجة الستراتيجيات الفاشلة التي طبقت خلال الفترة المنصرمة وذلك بسبب الحروب والفساد الأداري والمالي والأرهاب وأن الهدف الأساس لتحقيق لتحقيق التنمية الأقتصادية في العراق هو أستغلال الأموال المتولدة من الصناعة الأستخراجية وتنميتها وأستثمارها في مختلف الصناعات ومنها الصناعات التحويلية لتوسيع القاعدة الصناعية من خلال وظع الستراتيجية الناجحة للنهوض بالواقع المتردي للقطاع الصناعي .أذ أن تطور الصناعة في العراق يساهم في تطور الهيكل الأنتاجي للأقتصاد القومي . ويمكن تقسيم واقع القطاع الصناعي في العراق ألى عدة مجالات أهمها .

**أولاً-أنواع الصناعات العراقية :**

تعد الصناعة من أهم النشاطات الأقتصادية أذ أنها تساهم في بناء القاعدة الأقتصادية ودعمها وتمثل حجر الزاوية في أقتصاديات الأمم ودليل تقدمها أو تخلفها ومن بين أنواع هذه الصناعات ما يأتي

أ-**الصناعات الغذائية** :هي من النشاطات التي تحتل موقعاً مهماً بين قطاعات الصناعة وتمثل أحد الفروع الرئيسية للصناعات التحويلية وهي بذلك عملية تحويل المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية الى منتجات صالحة للأستهلاك على المدى القصير او الطويل نسبياً وتتمثل هذه الصناعات في محافظة ميسان التي أرتبطت مع وفرة الأنتاج الزراعي والحيواني.[1] كذلك تعتبرالصناعات الغذائية من أوسع الصناعات في العالم وهي لاتشمل فقط أنتاج المواد الغذائية بل أنها ترتبط بصناعات أخرى مثل صناعة المواد الحافظة ومواد التعبئة والتغليف ومكائن التصنيع وغيرها من الصناعات . [2]

أهمية الصناعات الغذائية : يمكن حصر أهمية الصناعات الغذائية بعدة نقاط أهمها.

١.تظهر الصناعات الغذائية بالدرجة الأولى من كونها صناعات لا يمكننا الأستغناءعنها ،لأنها ترتبط بتأمين الجانب الكبير من غذاء الأنسان .

---

[1] **أسراء أسماعيل عويد العبودي ،التحليل المكاني للصناعات الغذائية في ميسان ،كلية التربية الأساسية ،جامعة المستنصرية ،٢٠٢٣،ص٢.**

[2] **أوراس طارق ياسين ،مبادئ الصناعات الغذائية ،كلية الزراعة ،جامعة البصرة ،ص١**

٢.تعد الصناعات الغذائية من الصناعات التي لا تحتاج تكنلوجيا معقدة مقارنة بالصناعات التحويلية الأخرى وهذا يعمل على تشجيع أقامة الصناعات الغذائية في الدول النامية لأنها لاتحتاج الى رؤوس أموال كبيرة .

٣.تنمية الصناعات الغذائية مالم ترافقها تنمية زراعية فأن القدرة على تحقيق منتجات غذائية محلية يكون غير ممكن فعندما يكون الأنتاج الزراعي متخاف أو ضعيفاً هذا ما يؤثر سلبا في الصناعات الغذائية لأستيراد مستلزمات أنتاجها من الخارج .

٤.أطالة فترة صلاحيتها للأسنهلاك البشري بمدة طويلة مع عدم الأظرار بقيمتها الغذائية والحيوية ودرجة جودتها قدر الأمكان .

٥.أجراء تغيرات على الخامات الزراعية وجعلها جاهزة الأستعمال للأنسان مثل صناعة الخبز وصناعة طحن الحبوب.

٦.أنعاش وتشجيع أنتاج المواد الزراعية ذات الأصل الزراعي اللازمة للصناعات الغذائية (السكر والحبوب والطماطم ). [١].

ب–**صناعة الطاقة الكهربائية** : تعد الطاقة الكهربائية من بين أهم الأنشطة الصناعية بسبب تعدد أوجه أستعمالاتها في مختلف المجالات كالمجالات المنزلية الصناعية والزراعية والتجارية والحكومية وتتزايد هذه الأهمية خاصتاً في المناطق الحاره والجافة لذلك أنها ذات أهمية خاصة تختلف عن بقية الصناعات الأخرى في المنطقة الجنوبية من العراق[٢]. وتعتبر الصناعات الكهربائية من دعائم للأقتصاد الوطني وتلعب دور هام في عملية التنمية الأقتصادية بسبب قوة الروابط الخلفية والأمامية بينها وبين أغلب القطاعات أذ يعتمد عليها في تنمية وتطوير القطاعات الصناعية والخدمية فضلاً عن أهميتها في التنمية الأقتصادية والأجتماعية للبلاد *–الشركة العامة للصناعات الكهربائية :هي أحدى تشكيلات وزارة

---

[١] **أسراء العبودي ،المصدر السابق .ص١٣**

[٢] **كاظم عبد الوهاب الأسدي ،م.راشد عبد راشد الشريفي ،صناعة الطاقة الكهربائية في جنوب العراق ،كلية التربية الأساسية والأداب ،جامعة البصرة ،سنة ٢٠١٦ ،ص٥١ .**

الصناعة والمعادن وتعتبر من القطاعات المهمة والرئيسية لأقتصاد البلاد لأختصاصها بتصنيع مختلف أنواع السلع والأجهزة الكهربائية. [1]

**ومن عوامل التوطن الصناعي في المنطقة الجنوبية مايأتي**

أولاً–الوقود: تتطلب محطات توليد الطاقة الكهربائية كميات كبيرة من الوقود لذلك يفضل توطن هذه المحطات بالقرب من مصادر الوقود من أجل خفض كلف الأنتاج النهائية ويمتلك العراق كميات كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي وتتصدر محافظة البصرة المرتبة الأولى على مستوى العراق والبالغ (٦٥.٨١٠) مليار برميل بنسبة ٥٩.١% من أجماي أحتياطي العراق ،ثم تليها ميسان (٨.٥٠٠) مليار برميل بنسبة ٧.٦% ثم تليها ذي قار(٥.٠٧٠) مليار برميل بنسبة ٤.٥% وأخيراً تأتي المثنى (٠,٠٢٠) مليار برميل بنسبة ٠.٠١% أما كميات الغاز الطبيعي في العراق تقدر بحوالي (٣١٧٠)مليار متر/ مكعب .

ثانياً–المياه: تتطلب صناعة الطاقة الكهربائية كميات كافية ومستمرة من المياه لغرض صناعة البخار للتبريد والمكثفات وتتمثل مياه العراق الوافرة والمستمرة بنهري دجلة والفرات .

ثالثاً–السوق: يعتمد حجم السوق كعامل مؤثر في توطين صناعة الطاقة الكهربائية على مقدار الطلب الذييتحدد بأعداد السكان وبمعدل النمو الأقتصادي وبمعدل دخل الفرد .

رابعاً–الأيدي العاملة: تعد أحد المتطلبات الرئيسية لعملية التنمية الصناعية ويتحدد أثرها في الأنتاج الصناعي بعدد العمال ومستوى كفاءتهم وتتطلب صناعة الطاقة الكهربائية أيدي عاملة فنيه لما تتميز به هذه الصناعة من أهمية تكنلوجية كبيرة وكذلك تتطلب أيدي عاملة ماهرة .

خامساً– عوامل أخرى : تمثلت النقل من خلال مد شبكة خطوط نقل الوقود وخطوط نقل أنتاج الطاقة من المحطات الى المستهلك وكذلك عامل الأرض الذي يعد من أهم متطلبات أنشاء الصناعات[2]

---

[1] **أركان ريسان ،الشركة العامة للصناعات الكهربائية والألكترونية ،التربية الأساسية ،جامعة المستنصرية ،ص٤٣٨و٤٤٢**

[2] **كاظم الأسدي،المصدر السابق ، ص٦٣و٦٦.**

_ج_**الصناعة النسيجية والجلدية** :تشمل فروع صناعية متعددة متمثلة بصناعة الغزل والنسيج الصوفي ولحريري وصناعة الجلود وصناعة الألبسة الجاهزة وصناعة البساط والسجاد.

د_**الصناعات الكيمياوية** :وتشمل عدة فروع منها صناعة البتروكيمياويات وصناعة التكرير وصناعة الغز المسال ،والأسمدة الكيمياوية ،والمنضفات والورق والزجاج والأدوية والبطاريات.[١]

هـ_**صناعة السكر** :تعد صناعة السكر من الصناعات المهمة التي تخلق العديد من التشابكات مع الصناعات الأخرى أضافة الى ما تنتجه نواتج عرضية في مقدمتها مادة المولاسالتي تستعمل في أنتاج حامض الخليك ذو الأستخدامات الصناعية المتعددة ويتركز موقع زراعة قصب السكر في في قضاء المجر في محافظة ميسان حيث تنتج (١٠٠٠٠) طن من السكر سنوياً . [٢] وهناك صناعات أخرى في العراق تتمثل بصناعات مواد تشييد البناء مثل صناعة الأسمنت في محافظة المثنى في بادية السماوة والصناعات المعدنية التي تشمل صناعة الحديد والصلب في محافضات البصرة وكربلاء وواسط وصناعات أخرى.

**ويمكن أيجاز سمات وخصائص الصناعة العراقية بعدة نقاط لعل أهمها؟**

١.أن معظم الصناعات العراقية ذات نمط أستهلاكي ولا تضم عدد محدود من العاملين مقارنة بالقطاع الزراعي .

٢.قلة المؤسسات الصناعية الكبرى .

٣.لاتلعب الصناعة العراقية دوراً فعالاً في تشغيل الأيدي العاملة أذ يقدر أجمالي عدد الأيدي العاملة في القطاع الصناعي الخاص والعام والمختلط حوالي (٥٠٠) ألف عامل تقريباً. [٣]

٤.عدم الأهتمام بمستوى جودة المنتجات وعدم الأهتمام بتحقيق جودة الاداء والحصول على شهادة الأيزو

---

**[١] عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي،الصناعة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ ،كلية العلوم السياسية ،جامعة تكريت ،٢٠٢١، ص١٠٩**

**[٢] كاظم شنته سعد ،المتطلبات البيئية لزراعة قصب السكر في العراق وعوامل تدهورها ،كلية التربية،جامعة ميسان ،ص١٦٧ .**

**[٣] عدنان عبد الأمير الزبيدي ،المصدر السابق ،ص١١٤**

٥ضعف مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين ومتطلبات السوق .

٦.ضعف الطاقة الكهربائية التي تعطل عملية الأنتاج وتسبب في حصول خسائر وأنخفاض في الأنتاج .[١]

**ثانياً-عدد المصانع وتوزيعها :**

تعتبر الصناعة عنصراً مهماً وأساسياً في أقتصاد أي دولة وكثير من الدول تعتمد في أقتصادها على الصناعة أو حتى على عملية التصنيع في حالة عدم توفر المواد الأولية المحلية ويوجد في العراق أكثر من ١٨ ألف مشروع صناعي متوقف عن العمل لأسباب مختلفة ،بعد أن كان القطاع الصناعي يشكل ٢٣% من حجم الناتج المحلي الأجمالي قبل عام ٢٠٠٣ ويبلغ العدد الكلي للمصانع في العراق نحو ١٥٥ مصنع يبلغ عدد المصانع العاملة ١٠٤ أي بنسبة ٦٧% من المجموع الكلي للمصانع والمصانع المتوقفه عن العمل هي ٥١ مصنع أي بنسبة ٣٣.١% من المجموع الكلي للمصانع .[٢] حيث توزعت المصانع في العراق وشملت مصانع الصناعات الغذائية والتي تمثلت في أبو غريب في محافظة بغداد وكذلك في أربيل ونينوى والبصرة وبابل وجميع أنتاجه لايسد سوى ١٥% من الأكتفاء الذاتي بسبب عدم منافسته للمنتوج المستورد فضلاً عن توقف بعض تلك المعامل بسبب الحروب المتكررة التي شهدها العراق ،وكذلك معامل صناعة الزيوت النباتية حيث توجد أربع منها في بغداد وأربع في ميسان وتعاني هذه المعامل من أنتاج منخفض وضعيف النوعية بسبب ضعف الأدارة والفساد أذا ما قورن بالمستورد الأيراني والتركي ،وأيظاً تعد صناعة السكر من الصناعات المتميزة في محافظة نينوى الذي يعتمد على البنجر السكري الذي يزرع في سهل نينوى والجزيرة والمعمل الثاني للسكر في السليمانية والثالث في ميسان الذي ينتج السكر بالأعتماد على مادة قصب السكر والمعمل الرابع في محافظة بابل الذي يسد حاجة ٧٠% من حاجة العراق ،وهناك مصانع أخرى مثل صناعة النسيج والجلود في محافظة ذي قار وغيرها من المحافظات ،وكذلك مصانع تشييد البناء المتمثلة بصناعة الأسمنت وفي أغلب محافظات العراق وأبرزها المثنى في بادية السماوة ، وأيضاً الصناعات المعدنية المثمثلة بصناعة الحديد والصلب

---

**[١] عبدالله نجم عبد الشاوي،عامر احمد محمد ،دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق ،دراسة ميدانية ،ص٤.**

**[٢] .دعاء فلاح رزاق ،عدد المصانع المتوقفة والعاملة في العراق ،قسم البحوث والدراسات النيابية ،لسنة ٢٠١٥_٢٠٢١ ،ص١**

في محافظات البصرة وكربلاء وواسط ، فضلاً عن الصناعات الكيمياوية والكهربائية وغيرها من الصناعات.[1]

***المدن الصناعية في العراق :**

المدينة الصناعية في بغداد التي تختص بالصناعات الكهربائية.

والمدينة الصناعية في نينوى التي تختص بالصناعات الغذائية .

والمدينة الصناعية في البصرة ،وتختص بالصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية.

والمدينة الصناعية في الأنبار والسليمانية التي تختص بالصناعة المعدنية.

وأخيراً المدينة الصناعية في ذي قار وتختص في صناعة الغزل والنسيج .

**ثالثاً-البنية التحتية للصناعة :**

يؤدي القطاع الصناعي دوراً كبيراً في عملية التنمية الأقتصاديه أذ يعد القطاع الرئيسي لتمويل برامج التنمية وتطوير القطاعات الأقتصادية الأخرى وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع في الأقتصاد الوطني ألا أنه بات متعثراً ولم يحقق أهدافه التنموية في العراق وأصبح قطاع غير فعال في تحقيق أهدافه الأقتصادية والأجتماعية لذا فأن الحديث عن أمكانيات التصنيع لابد أن يكون مرتبطاً بمسألة توفير رأس المال اللازم للأستثمار لذلك فأن العراق يعاني من ضعف شديد في البنية التحتية الداعمة للصناعة ويمكن أيجازها بالنقاط التالية .

١.عدم وجود مدن ومناطق صناعية تتوفر فيها بنية تحتية وشروط ومستلزمات أنشاء الصناعات المختلفة.

٢.تدهور شديد في جميع وسائل النقل والمواصلات (بري ،بحري ،نهري ،جوي ). [1]

٣.نقص كبير في أنتاج وتوفير الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي للأغراض الصناعية والأنقطاعات الفجائية التي تصل الى حد الأنقطاع الكامل .

---

[1] **عدنان عبد الأمير مهدي محمود الزبيدي ،الصناعة العراقية بعد ٢٠٠٣ ،كلية العلوم السياسية ،جامعة تكريت ، ص١٠٨_١٠٩.**

٤ .ضعف البنية التحتية المعرفية شاملة شبكات الأتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكذلك البنية التحتية الخاصة بالمعايير والمقاييس والجودة .

لذلك فأن توسيع نطاق البنية التحتية وأعادة بنائها في العراق يتطلب الأستمرار في تنفيذ استثمارات من قبل الدولة والقطاع الخاص لأغتنام الفرصة الوفيرة في قطاع الصناعة ويجب على العراق خلق البيئة القانونية والتنظيمية الكفيلة بمساندة القطاع الخاص وأجتذابه وتمكينه من الأستثمار بصفة مستمرة في توسيع منظومة البنية التحتية وأعادة تأهيلها بالأضافة لذلك تحتاج الدولة لتقديم الدعم والمساندة من خلال قواعد تنظيمية وجوافز تشجيعية للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحسين قدرتها التنافسية وأمكاناته الأنتاجية وعليه فأن خدمات البنية التحتية الموثوقة بتكلفة معقولة تعد عنصراً لازماً للقدرة التنافسية للشركات والتنوع الأقتصادي فأوجه النقص والقصور في توفير البنية التحتية يزيد تكاليف تشغيل الشركات ويحد من الحافز الأستثماري مستقبلاً. [٢] ويؤدي ضعف البنية التحتية في العراق الى صعوبة بدأ الأعمال الصناعية ومن أهم القطاعات في البنية التحتية  الساندة للأمن الصناعي هو القطاع الكهربائي الذي يعد من القطاعات الأقتصادية المهمة وركيزة أساسية في وذلك لما له دور مهم وكبير في تحريك النشاط الأقتصادي حيثيستهلك القطاع الصناعي كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية في تشغيل جميع الآلات والمكائن وأن مقذار مايستهلكه هذا القطاع يصل نحو (٢٤%) من الأنتاج الكلي للطاقة الكهربائية.[٣]

---

[١] **ناجي ساري فارس ،واقع القطاع الصناعي في العراق ،مركز دراسات البصرة والخليج العربي ،جامعة البصرة ص١٢٠.**

[٢] **،المصدر نفسه ،ص١٢١.**

[٣] **مهدي فليح ناصر الصافي ،الباحث مؤيد صالح دخان سدخان ،تحليل الأمن الصناعي في العراق ،كلية الآداب ،جامعة ذي قار ،سنة ٢٠٢٣ ،ص٥٣٧.**

**رابعاً_التوطن الصناعي بعد عام ٢٠٠٣:**

أن القطاع الصناعي العراقي عانى من تحديات ولا سيما بعد العام ٢٠٠٣ وفي جميع المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للقطاعين الحكومي والخاص أذ عانت الصناعة العراقية بعد الأحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣ من عمليات كبيرة من النهب والتدمير وأصبحت غالبيتها ذات أنتاجية واطئة وشكلت عبئاً مالياً على الدولة العراقية أذ توقفت بشكل تام أو جزئي بحدود ١٩٢ شركة أنتاجية حكومية تشمل حوالي (٢٠٠) معمل وينتسب أليها قرابة (٢٥٠) ألف عامل بين مهندس وأداري وفني والدولة العراقية تتحمل أعباء دفع الرواتب للعدد الكبير من العاطلين في تلك المعامل المتوقفة عن العمل فضلاً عن توقف العديد من المصانع ومعامل القطاع الخاص بسبب غياب الدعم الحكومي وسياسة الأغراق السلعي من حلال التوسع في الأستيراد ففي الوقت الذي أستورد العراق في عام ٢٠٠٧ بحوالي (٢٤ مليار دولار ) وفي عام ٢٠٠٤ بلغ حجم الطبقة العاملة (٦٢٣٢٠٠٠) عامل ليصل بعد ذلك في عام ٢٠١٣ ألى (٨٥٠٠٠٠٠)عامل نتيجة الزيادة في عدد السكان .

وسيطر القطاع الصناعي العام بعد ٢٠٠٣ على معضم فروع التصنيع في العراق كالصناعات الرأسمالية والصناعات الوسيطة والأستهلاكية أذ تقوم وزارة الصناعة والمعادن بتوجيه وتنمية النشاط الصناعي والمعدني من خلال ادارة (٦١) شركة مملوكة للدولة تضم أكثر من (٢٣٠) معملاً في الصناعات التخصصية المختلفة حيث بلغ عدد المشاريع الصناعية من القطاع الخاص في العراق أكثر من أربعين ألف مشروع . والمسجلة لدى اتحاد الصناعات العراقية توقفت بنسبة ٩٠_٩٥% بعد عام ٢٠٠٣ ففي العراق اليوم (١٨٠٠٠) مشروع صناعي حاص كاملة التأسيس لكن معضمها متوقف عن الأنتاج أو تعمل بطاقات أنتاجية متدنية ،كما يوجد (١٤٠٠٠) مشروع صناعي تحت التأسيس ولو تم تشغيل مجمل هذه المعامل لوفرت الآلاف من فرص العمل للعاطلين عن العمل ولوفرت الكثير من المنتجات الصناعية وقللت الأستيراد من الخارج. حيث تعد المرحلة الصناعية بعد عام ٢٠٠٣ من أصعب المراحل التي مرت بها الصناعة العراقية تاريخياً والتي يمكن القول بأن جميع مجالات التنمية وخاصتاً التنمية الصناعية بمعضمها متوقفة بعد تدمير البنى التحتية ومنها المؤسسات الصناعية وعدم الأستقرار السياسي والأقتصادي يجعل عملية أستمرار التنمية وتطوير المؤسسات الصناعية أمراً صعباً وفي الوقت نفسة أدت الى تراجع أسهام الصناعة الوطنية في الناتج الأجمالي من(٨.٣%) في عام ١٩٨٠ ألى (١.٩%)عام ٢٠٠٥ ،وأن هذا التراجع يرجع الى الأحتلال الأمريكي للعراق مابعد ٢٠٠٣

الذي أدى الى أنهيار مؤسسات الدولة بالكامل وأدارة البلد من قبل الأمريكان حتى تشكيل الحكومة المؤقتة عام ٢٠٠٤ ومن ثم تشكيل الحكومة الدائمة بعد أنتخابات ٢٠٠٥ حيث أصبح البلد سوق مفتوح على مصراعية للمنتجات الصناعية والزراعية وأصبح العراق بلد ريعياً يعتمد على ٩٠% من وارداته من تصدير النفط مما زادت المشاكل الأقتصادية الأجتماعية وزيادة الجريمة والبطالة.

**جدول ( 1 ) عدد الشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في العراق لعام ٢٠٢٠-٢٠٢١ ومساحة وعدد سكان المحافظات**

| ت | المحافظة | المساحة كم ٢ | نسبة % من مجموع مساحة المحافظات | عدد السكان نسمة | النسبة % من مجموع عدد السكان | عدد الشركات | النسبة % من مجموع الشركات في العراق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | بغداد | 4.555 | 1 | 8.780.422 | 19 | 30 | 47 |
| 2 | بصرة | 19.070 | 5 | 3.142.449 | 7 | 5 | 8 |
| 3 | بابل | 5.119 | 2 | 2.231.136 | 5 | 5 | 7 |
| 4 | النجف | 28.824 | 7 | 1.589.961 | 3 | 2 | 3 |
| 5 | الأنبار | 138.501 | 36 | 1.914.165 | 4 | 3 | 5 |
| 6 | الموصل | 37.323 | 10 | 4.030.006 | 9 | 6 | 9 |
| 7 | واسط | 17.153 | 4 | 1.489.631 | 3 | 1 | 2 |
| 8 | صلاح الدين | 24.751 | 6 | 1.723.546 | 4 | 3 | 5 |
| 9 | القادسية | 8.153 | 2 | 1.394.885 | 3 | 1 | 2 |
| 10 | ميسان | 16.072 | 4 | 1.202.175 | 3 | 2 | 3 |
| 11 | ذي قار | 12.900 | 3 | 2.263.695 | 5 | 2 | 3 |
| 12 | كربلاء | 5.034 | 2 | 1.3160750 | 29 | 2 | 2 |
| 13 | ديالى | 17.685 | 5 | 1.768.920 | 4 | 1 | 2 |
| 14 | المثنى | 51.740 | 13 | 879.874 | 2 | 2 | 2 |
| | المجموع | 386880 | %100 | 45571615 | %100 | 65 | %100 |

١. وزارة الصناعة والمعادن ، دائرة التطوير والتنظيم الصناعي ، دليل الشركات العامة ٢٠١٩-٢٠٢٠ .

٢. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات سكان العراق حسب المحافظات والبيئة والجنس بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٠-٢٠٢١ .

خريطة ( 1 ) التوزيع الجغرافي للشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في العراق لعام ٢٠٢٠ – ٢٠٢١

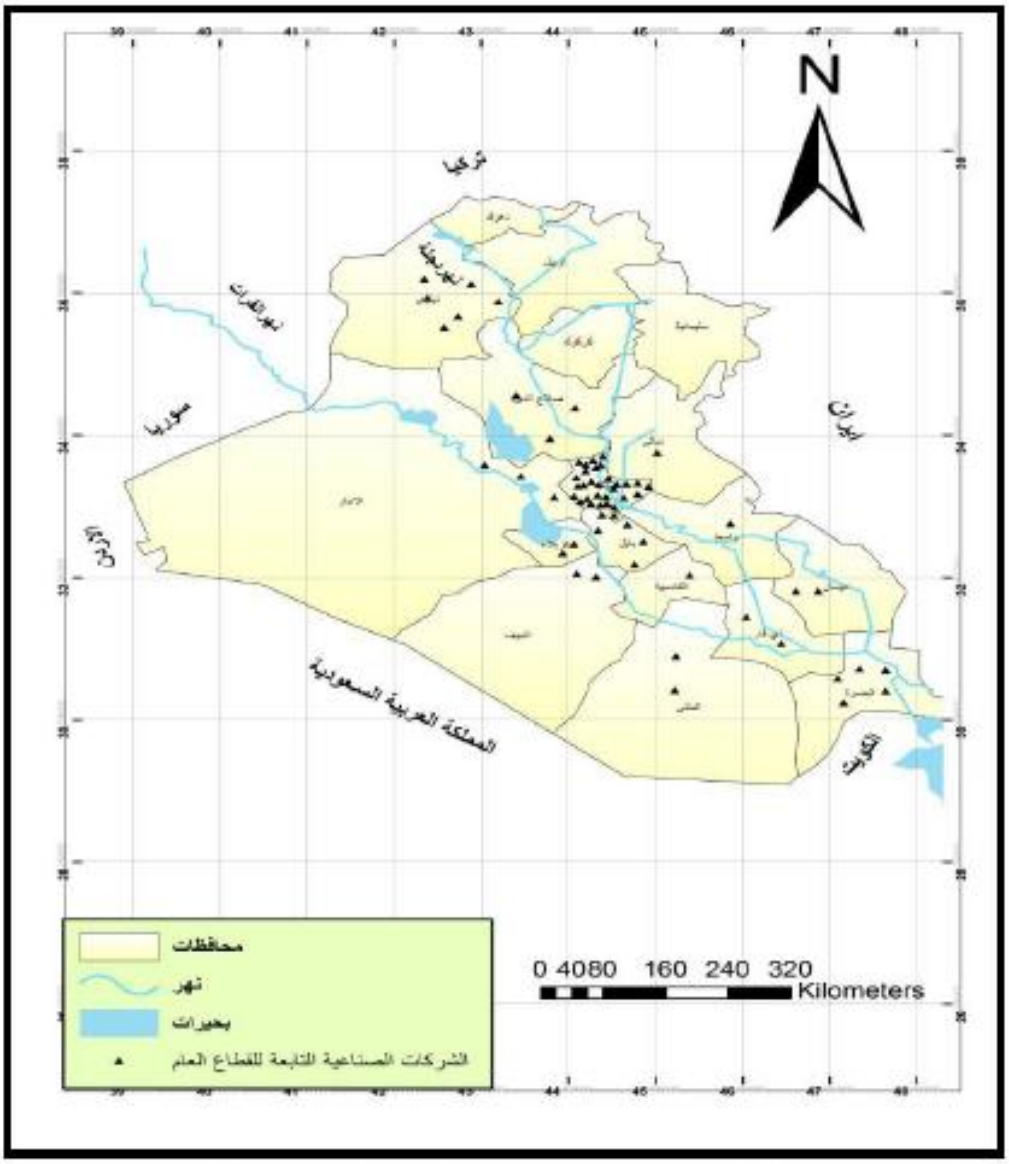


المصدر: من عمل الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (1) بإستخدام برنامج ARC GIS 10.4 .

**ويمكن بيان سمات وخصائص الصناعة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ فيما يأتي .**

١.معظم الصناعات العراقية ذات نمط أستهلاكي ولا تضم سوى عدد محدود من العاملين مقارنة بالقطاع الزراعي.

٢.عدم وضوح العلاقة بين القطاعين العام والخاص في الصناعة العراقية وتتركز معضمها في محافضات معينة مثل بغداد والبصرة والموصل.

٣.قلة المؤسسات الصناعية الكبرى .

٤.شركات القطاع العام تمثل العمود الفقري للقطاع الصناعي في العراق وأنها مسؤولة عن أنتاج ٩٠%من الأنتاج الصناعي .

٥.لاتلعب الصناعة العراقية دوراً كبيراً في تشغيل الأيدي العاملة أذ يقدر أجمالي عدد الأيدي العاملة في الصناعة بجميع قطاعاتها حوالي ٥٠٠ الف عامل تقريباً. [١]

٦.ضعف الأداء الأستثماري للقطاع الخاص وخاصةً المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة كما لايوجد للأستثمارات الأجنبية المباشرة اهمية كبيرة في الصناعة العراقية حالياً أذ لاتوجد وحدات صناعية مملوكة بالكامل للأجانب عدى أقليم كردستان .

٧.ضعف البنية التشريعية والقانونية المقيدة والتي ادت للحيلولة دون أبرام تعاقدات توريد طويلة الأجل أذ لا تزال علاقة القطاع الخاص المحلي مع مثيله الأجنبي لاتتجاوز اتفاقيات بسيطة جداً لم تأخذ شكلاً عملياً منضماً وواضحاً ،أما ترابط شركات القطاع العام مع المستثمر الأجنبي فهو غير موجود. [٢]

٨.تأثير العقوبات الأقتصادية على البنية التحتية للقطاع الصناعي والحاجة الملحة لتطويرها وتوسيعها بعد عام ٢٠٠٣ بالأرتباط مع الزيادة بالنمو السكاني .

٩.تعرض بعض الشركات الى اعمال السلب والنهب وفقدان المعدات الأنتاجية الخاصة بها .

١٠.توقف نسبة عالية جداً من مصانع القطاع الخاص عن العمل وأغلاق هذه المصانع بعد عام ٢٠٠٣ بسبب الضروف الأمنية والأقتصادية غير المؤاتية لعمل هذه الشركات .

١١.أرتفاع تكاليف الصيانة بسبب حالة أندثار الموجودات والمكائن والمعدات .

١٢.فتح الأسواق بعد ٢٠٠٣ وتدفق السلع الأجنبية المستوردة وضهور المشاكل التسويقية بشكل حاد أمام شركات القطاع الصناعي وأعراض الأجهزة الحكومية عن شراء المنتجات الصناعية الوطنية ..[٣]

---

**[١] عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي ،الصناعة العراقية بعد ٢٠٠٣،كلية العلوم السياسية ،جامعة تكريت،لسنة ٢٠٢١،ص١١٤**

**[٢] عدنان الزبيدي ،مصدر سابق ،ص١١٥.**

**[٣] عبدالله نجم عبد الشاوي،عامر أحمد محمد،دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق ،دراسة ميدانية،ص٤.**

**خامساً- مشاكل ومعوقات الصناعة في العراق :**

يتميز الوظع الأقتصادي في العراق بالتدهور عموماً وأن القطاع الصناعي في العراق لم يتطور طيلة السنوات السابقة حتى اليوم وهو في تراجع مستمر ،وذلك بسبب السياسات والأجراءات الفاشلة المتبعة والتي أضعفت تطورالقطاع الصناعي بمختلف فروعه . فقد أدت سياسة النظام المقبور وحروبه العبثية الى فرض الحصار الدولي على العراق مما أدى الى تدمير البنية الصناعية في العراق ،وعانت الصناعة العراقية من عدم توفر المواد الأولية والوسيطة وصعوبة الحصول على المواد الأحتياطية وشحة الأموال وتخلف التقنية المستخدمة نضراً الى عدم مواكبة التطورات التكنلوجية والفنية في العالم ،وبعد سقوط النظام الدكتاتوري في ٢٠٠٣ ونتيجة للسياسة الأقتصادية التي نفذتها سلطة الأحتلال والحكومات المتعاقبة بعدها تم أغراق السوق العراقية بالسلع المختلفة المستوردة من الخارج والتي تتمتع بميزات تنافسية أفضل من السلع المحلية كما أنها تباع بسعر أرخص من السلع العراقية مما أدى الى تهميش وتعطيل الكثير من الصناعات المحلية بما فيها المتوسطة والصغيرة . [١]

**ويمكن أيجاز أهم المعوقات الصناعية في العراق بعدة نقاط لعل أهمها .**

١.المعوقات السياسية والأمنية التي تمثلت بعدم الأستقرار الأمني والسياسي ،فالحرب العراقية الأيرانية لثمان سنوات أدت الى خسائر جسيمة بالموارد البشرية والمادية فضلاً عن أخراج العراق من السوق النفطية الدولية ، ثم فرضت الأمم المتحدة حصاراً أقتصادياً أستمر أكثر من ١٣ عاماً أنتهت بأحتلال العراق سنة ٢٠٠٣ وغيرها من المعوقات .

٢.المعوقات الأقتصادية والأدارية المتمثلة بسياسة الأغراق السلعي والسياسة الضريبية وتخلفبنية الأعمال والبنى التحتية الداعمة للصناعة وأنخفاض الأنفاق الأستثماري وغياب الرؤية الأستراتيجية وتخطيط السياسات الصناعية فضلاً عن الفساد الأداري والمالي وأستخدام البيروقراطية الأدارية الطاردة للمستثمر والتهميش القسري للقطاع الصناعي الخاص .

---

[١] **عادل عبد الزهرة شبيب ،أبرز المشاكل والمعوقات التي تواجه الصناعة في العراق وسبل النهوض بالقطاع الصناعي ،ص١.**

٣.المعوقات الأجتماعية والثقافية المتمثلة بالتناقض بين القيم التقليدية والقيم الحديثة المؤثر على الصناعات الحديثة بشكل كبير والهجرة العمالية من القطاع الخاص الى القطاع العام فضلاً عن مخرجات التعليم المهني والتخلف العلمي والتكنلوجي. [١]

٤.عدم وجود سياسة صناعية واضحة المعالم ضمن توجه ستراتيجي نحو تحقيق التنمية المستدامة ،مع قلة التخصيصات للقطاع الصناعي في الموازنة العامة .

٥. تقادم وسائل الأنتاج وهيمنة الأساليب القديمة غير الكفوءة التي أدت الى تدني مستويات الأنتاج

٦.ضعف رؤوس اموال القطاع الخاص وعدم تمكنه من تطوير المصانع أو تجديدها. [٢]

---

[١] **عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي ،المصدر السابق ،ص١١٥**

[٢] **عادل عبد الزهرة شبيب ،مصدر سابق ،ص١،ص٢.**

## الفصل الثالث. آفاق التنمية الصناعية في العراق

**اولاً: استراتيجية التنمية الصناعية**

التنمية الصناعية: هي السياسة المخططة التي توجه نحو تنمية او تطوير الصناعة بإقامة صناعات جديدة او توسيع الصناعات القائمة وتهدف الى رفع الإنتاج وتعظيم الأرباح وزيادة قدرة المنتجات على المنافسة في الأسواق من خلال خفض كلف إنتاجها وتحسين نوعيتها. [١]

تعد النضره الاقتصاديه البحتة هي محرك الأساس لمخططي مواقع النشاطات الاقتصادية المختلفة في الدول النامية رغم عدم مراعتها بالتطبيق بدقه وتعد هذه الضاهره امتداد التلك التي كانت سائدة في اقتصاديات الدول المتقدمة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ولعل غياب النضره الشموليه المكانيه المقارنه كان الدافع الأساسي في تركز الانشاطات الاقتصاديه بعامه والنشاط الصناعي بخاصة في مناطق او اقاليم محدوده العدد يجذبها الى ذالك عامل الأريحية بشكل بارز مما ينجم عنه فوارق إقليمية اقتصاديه وانثوغرافية واكتوجرافية فكرية غير مرغوب فيها بالإضافة الى ان هذه الحالة تضع مثل هذه المناطق والأقاليم في مواقف غير مأمونه الجوانب تماما في حالات الأزمات والطوارئ والحرب.[٢]

إن التنمية الصناعية تأتي لقدرتها على تحقيق مجموعة من الأهداف

١:تعجيل نمو الناتج القومي والإقليمي الإجماليين وذالك عن طريق زيادة إسهام قطاع الصناعة فيه

٢:معالجة مشكلة البطالة وامتصاص الإعداد الفائضة وغير الموظفة

٣:خفض معدلات تسرب النقد الأجنبي إلى الخارج او تعظيم عوائده بإقامة الصناعات المعوضة

٤:اعادة توزيع الدخل بين الأفراد والجماعات

٥:تنويع الإنتاج الصناعي بأنتاج سلع صناعية جديدة وإقامة فروع جديدة

٦:تحقيق قدر اوفر من الاستقرار في القطاع الصناعي

٧:التوجه الإنشاء قاعده صناعيه متقدمه تقنياً وعلمياً.[٣]

وان دورة السياسات العامة تمرّ بمراحل مهمة من اجل ايجاد الحلول لأي مشكلة عامه تواجه اي مجتمع او دولة مدنية حديثة تعتمد معايير الحكم الرشيد اذا تبدأ بتحديد المشكلة ودراسة أبعادها وتجميع

---

[١] **عبدالزهرة علي الجنابي_الجغرافيا الصناعية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، دار الصادق الثقافيه ،٢٠١٣،ص٥٧ص٥٨.**

[٢] **محمد ازهر السماك، جغرافية الصناعة بمنظور معاصر،مكتبة غريب الطوس،ص١٣٧.**

[٣] **عبدالزهرة علي الجنابي، مصدر سابق، ص٥٩.**

المعلومات والبيانات ووضع الخيارات والبدائل لحل المشكلة واختيار البديل الأفضل الأكثر نفعا والأقل كلفه ثم التنفيذ الفعلي للخيار الافضل بعدها المتابعة والرقابة والتقيم ثم مرحلة التقويم الأثار والنتائج المتحققة وقد اعتمدت اغلب الحكومات في الدول المدنية الحديثة على وضع استراتيجيات عديده . [١]

هناك عدد من الاستراتيجيات التنمية

اولا:استراتيجية التصنيع الخفيف

نشاء هذا النمط وتبلورت أساسياته وملامحه عبر تجرّبه الدول الرأسمالية في امريكا الشمالية وأوروبا الغربية ويتعدد مفهوم النمط التلقائي في التصنيع بالتأكيد على التنمية الصناعية تتم بشكل تلقائي اذا توفرت البيآنآت والمعلومات اللازمة

ثانيا عدم جدوى استراتيجية التصنيع الثقيل

ثالثا استراتيجية التصنيع من أجل التصدير

نشأت في مرحلة الستينيات في الدول النامية كافة ضروف ليست لتغير التصنيع فحسب بل ولتحقيقها عمليا واذا كان نمو تصدير المنتجات المصنعة في الخمسينات وبداية الستينيات أوطأ مستوى في وتيرة من زيادة الإنتاج الصناعي فان النصف الثاني من الستينيات والأول من السبعينيات شهد ارتفاع في التصدير السلع الصناعية يفوق نسبة الارتفاع في إنتاجها. [٢]

**أستراتيجية النهوض بالصناعة العراقية**

**اولًا قصيرة الأجل** : هناك العديد من الاخيارات لنهوض بهذا النوع

١:ان تتوفر الإرادة الاسياسيه للنهوض بالواقع الصناعي العراقي

٢: تحقيق الاستقرار ألامني والاقتصادي

٣:ربط مخرجات التعلم باحتياجات سوق العمل

٤:التركيز على الصناعات الصغيرة

٥:ان تحظى الأولوية للصناعات المعدنية

٦:مكافحه الفساد بكافّة اشكاله

---

**[١] عدنان عبد الأمير مهدي محمود الزبيدي، الصناعة العراقية بعد العام ٢٠٠٣،مجلات الأكاديمية التعليمية،٢٠٢١،ص١٢١.**

**[٢] محمد ازهر السماك،مصدر سابق،ص١٤٦ص١٤٠**

٧:منح الاجازات للمشاريع الصناعيّة

٨:إصلاح السياسة الضريبية

٩:إصلاح السياسة المالية

١٠:أصلاح السياسة النقدية

١١:أصلاح السياسة التجارية

١٢:أصلاح السياسة الاستثمارية .[١]

**ثانيا متوسط الأجل**

ايضاً هناك العديد من الخيارات

١:زيادة عدد الصناعات التحويلية

٢:خصخصة المشاريع المتعثرة

٣:تقويم السياسة التشغيلية

٤:تقويم سياسات الصناعات المحلية

٥:الاستثمار بالرأس المال البشري

٦:اعادة تأهيل المجمعات الصناعية القائمة

٧:الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

٨:تطوير القطاع المصرفي العراقي

**ثالثاً بعيدة ألأجل**

أهم معايير هذه الاستراتيجية

١:بناء نواة من تجمعات صناعية كبيرة تنافسية

٢:التخلص التدريجي من العوائق التي تواجه المنظومة الصناعية

٣:تبني نظام حكومة مناسب

٤:أقامة مشاريع صناعية مشتركة

٥:تطوير دور القطاع الصناعي الخاص

٧:اعتماد استراتيجية بعيدة المدى

٨:اعتماد استراتيجية التنويع الاقتصادي.[١]

---

[١] **عدنان عبد الأمير مهدي محمود الزبيدي ،مصدر سابق ،ص١٢١ص١٢٢ص١٢٣**

استراتيجية التنمية الصناعية ومدى تأثيرها على الإنتاجية فى الاقتصاد العراقى

هدف البحث إلى تقويم استراتيجيات التنمية والتصنيع التى طبقت فى بلدان العالم بصورة عامة وفى العراق بصورة خاصة وإقتراح أنسب استراتيجية تصنيع ملاءمة لظروف العراق وقادرة على تحقيق أهدافها التنموية والارتفاع بمستوى إنتاجية عناصر الإنتاج، استخدم الأسلوب الوصفى والتحليل الإحصائى. توصلت الدراسة إلى عدم نجاح استراتيجية التصنيع فى تحقيق كامل أهدافها التنموية، كما تم إقتراح استراتيجية مزدوجة للتصنيع لها عدد من المزايا وتركز على الإنتاجية والبيئة المناسبة التى يشترط لتوفرها عدد من العوامل تم إقتراحها بالبحث . [٢]

**ثانياً: الجهود الحكومية لتطوير الصناعة**

**مفهوم الدعم الحكومي**

يمكن تعريف الدعم بشكل عام على انه مساعدة مالية او منفعة يحقق من خلالها المشروع الصناعي فوائد مادية اما في ما يخصّ الدعم الحكومي :فهو قيام الحكومة إعانات مالية أو منافع اقتصادية للمشروع الصناعي تؤدي الى زيادة الأرباح او تخفيض التكاليف او تسهيل حصول المشروع الصناعي على خدمات أو مدخلات انتاج باسعار اقل من أسعار السوق او ما يؤدي الى شراء منتجات المشروع بأسعار آعلى من قيمتها السوقية

أهمية الدعم الحكومي على مستوى المشروع الصناعي

١:المساهمة في تخفيض كلف الإنتاج للمشروع الصناعي

٢:رفع مستوى الأرباح للمشروع الصناعي

٣:رفع نسبة الربح إلى الكلفة

٤:زياده معدل العائد إلى راس المال المستثمر وخلق بيئة استثمارية جاذبه للاستثمار

٥:التخفيض من حده الضغوط المنافسة الاجنبيه لمنتجات المشروع الصناعي

٦:التخفيض من حدة البطالة

٧:تنمية المهارات الفنية للعاملين في المشروع.[٣]

---

**[١]– مصدر سابق،من ص١٢٣الى ص١٢٦**

**[٢] حسن فياض خلف،استراتيجية التنمية الصناعية ومدى تأثيرها على الإنتاجية فى الاقتصاد العراقى،أطروحة،١٩٨٧**

**[٣] عبدالله نجم عبدالشاوي،دور الدولة في دعم القطاع الصناعي،مجلة الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية،العدد ٨٩،٢٠١١،ص٤ص٥**

**مساهمة القطاع الحكومي في الصناعة**

تفضل الدول النامية عادة سياسة التعامل مع الصناعات كبيرة الحجم الأمر الذي ينعكس سلبيا على الصناعات الصغيرة والمتوسطة ولهذا فإن تدخل الدولة هنا يمثل مجالا من مجالات السياسة الصناعية التي يمكن أن تاخذ بنضر الاعتبار تاثير هذه السياسة على الصناعات المذكورة في ظمن إطار الأهداف وتؤدي الحكومة ادوار عديدة في مجال السياسة الصناعية فهي منتج مباشر ومستهلك (من خلال تامين التسويق للصناعات الاستراتيجية) ومنضم من خلال تحديد مستوى الإنتاج لبعض النشاطات واخيراً كوكيل مالي مستثمر من خلال تأثيرها على سوق الائتمان وتشجيع وتوزيع الموارد المالية. [١]

**أهمية الدعم الحكومي على مستوى القطاع الصناعي**

١:زيادة مستوى الأنتاج والإنتاجية ولدفع باتجاه تعزيز ذالك

٢:زيادة المساهمة النسبية لناتج القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

٣:تطوير مهارات القوى العاملة في القطاع الصناعي

٤:توسيع مستوى الاستثمار الصناعي

٥:دعم القدرات التنافسية للمنتجات الصناعية اتجاه المنتجات المستوردة

٦:تشجيع الصناعة باتجاه تصدير منتجاتها الى الخارج

٧:الدفع باتجاه استغلال الميزه النسبية التي تتمتع بها الصناعة الوطنيه

٨:المساهمة في خلق ترابط اوثق بين القطاع الصناعي وباقي القطاعات السلعيه وقطاع الخدمات.[٢]

**ثالثاً: الآفاق المستقبلية لتطوير الصناعة**

ان الإجراءات التي تتخذها الحكومة في وضع الخطط الخمسية من اجل انجاح البرامج الاستثمارية تطلب ذالك انفاق آلاف الملايين من الدولارات لبناء القطاع الزراعي والصناعي وبالخصوص الصناعي واستغرقت بذالك أربعين سنة فماذا كانت النتيجه ان النتيجة إذا وضعنه جانباً أثار الحرب هي انتها العراق بقاعدة زراعية متخلفه الاتفي حتى بثلث احتياجات البلد الغذائية وقاعده صناعية ضيقة جداً اغلبها تحت سيطرة الحكومه رديئه الأنتاج عاليه الكلفه وخاسرة في اغلب الحالات بعد ان كانت الصناعات العراقية من الصناعات المتطورة

---

[١] **ناجي ساري فارس، واقع وأفاق القطاع الصناعي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد٣٦،٢٠١٨، ص١٠٨-١٠٩**

[٢] **عبدالله نجم عبد الشاوي، مصدر سابق، ص٥**

لقد برهنت الحكومة العراقية خلال أربعين سنة من التنمية أنها مخطط فاشل وصناعي فاشل وزراعي فاشل ولهذا يجب علينا وضع روئيه مستقبلية واضحة للاقتصاد العرقي وأن تحدد استراتيجية بعيدة المدى معتمدة نظام السوق من اجل خلق حاله من النمو المستدام تستند على دور فاعل للقطاع الخاص مع قيام الحكومة بتامين الضمان الاجتماعي للمواطنين.[١] تعد الصناعة والتخطيط الإقليمي من الأهداف التي تضعها النظم المختلفة اخرى والتقديم الرفاهية من جهة ولتحقيق درجة متقدمة من استغلال اقتصادي من جهة اخرى

ونقصد بالتخطيط الصناعي هو نمط مبرمج لروية مستقبلية يبين الكيفية او الضرورية المستقبلية للصناعة في دوله ما اعمادا على ما متوفر من إمكانيات طبيعية و بشرية توهل إقامة الصناعة شرط ان يكون التخطيط الصناعي بشكل اقتصادي وعقلاني من اجل تحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية ولهذا يعتبر التخطيط الصناعي مقياسا أساسياً من مقاييس التطور الاقتصادي من خلال الأهداف التي يسعى لتحقيقها تعد دراسة التخطيط الصناعي من المواضيع الاساسية التي بدأت الجغرافية الصناعية حديثا بالاهتمام بها إذ يعد الموقع المناسب للصناعة هو الموقع الذي تتوازن فيه جميع أمكانيات المؤثرة في الصناعة وتطبيقا لهذه الإمكانيات وترابطها بينها. [٢]

**رابعاً: الحفاظ على الأمن الصناعي في العراق**

يعرف الامن الصناعي بالتدابير التي تتخذها الدولة من اجل حصول الفرد على متطلباته الأساسية وضمان إنعاش إقتصادها والذي يؤدي الى استقرار الاقتصادي.[٣] وايضاً يعرف الأمن الصناعي هو مجموعة الإجراءات والتنظيمات المتعلقة بالمحافظة على الأمن والنظام والسلامة والإطفاء داخل المنشآت الحيوية ومرافقها بالوسائل المتاحة تعتبر إدارة الأمن والسلامة واحدة من أهم الإدارات التي يتكون الدفاع المدني وتحتوي على كادر هندسي وفني وإداري وأكاديمي وميداني مدرب على جميع أعمال الدفاع المدني حيث يلغى على عاتقها الكثير من المهمات من خلال تعدد دوائرها وتعتبر المهمه الرئيسية لهذه الإدارة هي توفير ونشر شروط الوقاية والسلامة في جميع المنشآت العامة والخاصة وتدريب العاملين فيها على أعمال الأمن والسلامة وملاحظة المخالفين لهذه الشروط وان هدف الأمن الاساسي هو منع حدوث

---

**[١] ناجي ساري فارس، واقع الصناعة الاستخراجية في العراق وآفاقها المستقبلية،مجلة الاقتصادي الخليجي،العدد ٤١، ٢٠١٩، ص١٥٠**

**[٢] اسراء إسماعيل عويز مريهج العبودي، التحليل المكاني للصناعات الغذائية في محافظة ميسان، الجامعة المستنصرية ،٢٠٢٣،ص١٩٤**

**[٣] محمد طالب رشيد،الامن الصناعية في بلاد الرافدين،مجلة دراسات في التاريخ والآثار،العدد ٨١، ٢٠٢٢،ص٥١٦**

الإصابات أو تقليلها.[1] يشير واقع العراق إلى متلاك هذه الدوله الإمكانات والمقومات الهائلة والقدرة على زيادة الامن الصناعي وتقدمه وعلى كافة الصعد الى ان بالرغم من امتلاك هذه الميزات بقي الامن الصناعي أسير للكثير من المحددات او المعوقات السياسة والاجتماعية والاقتصادية وغيرها كانت داخلية او أقليمية او دولية اشتركت جميعها لتؤدي الى ضعف او تاخر في البنية والهيكل الصناعي انعكس على كمية ونوع الإنتاج فيه وعدم تلبيته سد متطلبات الحاجة الوطنية وعدم مشاركته في الناتج المحلي الأجمالي للعراق وعلى العكس اصبح هذا القطاع عبئ على الدولة.

**ا لمحددات الداخلية للامن الصناعي في العراق**

**اولا المحدد السياسي للمدة من ١٩٨٠-٢٠٠٣**

١:حرب الخليج الاولى ١٩٨٠-١٩٨٨. ٢:حرب الخليج الثانية ١٩٩١ .٣:العقوبات الدولية ١٩٩٠-٢٠٠٣. لقد واجهت دولة العراق محددات سياسية للمده مابين ١٩٨٠-٢٠٠٣انعكست سلبا على الامن الصناعي من خلال حرب الخليج الاولى والثانية التي خاضها والضربات الجوية المتلاحقة والعقوبات الدولية الخانقة للمده مابين ١٩٩٠-٢٠٠٣والتي أدت الى تعطيل القوه والتنمية الصناعية والتي شلت حركتها لعدم حصولها على قطع الغيار لصيانة المعدات والمكائن وعدم وجود المواد الأولية المساهمة في عملية الإنتاج وهذا واضح من خلال النسب المتدنية التي يشارك بها القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي العراقي ولضغط على الإيرادات ومن جهه على الاثر السلبي في مستوى الإنفاق على ألأمن الصناعي. [2]

**ثانيا: المحدد السياسي للمدّة ٢٠٠٣-٢٠٢٢**

١:عدم الاستقرار السياسي

عاش العراق أثناء وبعد عام ٢٠٠٣ مرحله أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وجوبه النظام السياسي الجديد ببعض الرفض أدت في بعض الحالات الى ظهور أعمال عنف

٢:المحاصصة : تعني كلمة محاصصة لغويا عملية تقسيم الكل على مكوناته بحسب الاستحقاق الكمي للأطراف المشاركة فيه اما سياسيا فهي نوع من انواع الانضمة السياسية تهدف إلى تقاسم السلطة على جميع وحدات المجتمع المشاركة في العملية السياسية بحسب الاستحقاق العددي لهم في الدولة

---

[1] **سفيان عز الكايد ،الامن الصناعي،ط١،عمان دار الراية للنشر والتوزيع،٢٠١٥،ص٩**

[2] **مؤيد صالح دخان سدخان،تحليل جغرافي للمحددات الداخلية للأمن الصناعي في العراق، مجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية،العدد١٠،٢٠٢٣،ص ٥٣١،٥٣٢،٥٣٣**

٣:الفساد : عرفت مؤسسة البنك الدولي الفساد بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للمكسب الخاص

ثالثا:المحددالاقتصادي

١:الإغراق السلعي ٢:الأجراءات والإنفاق الحكومي ٣:ضعف البنية التحتية. ٤:الاقتصاد الريعي

رابعاً: المحدد الاجتماعي

١:الهجرة. ٢:الفقر. ٣:البطالة

خامسا : المحدد الأمني

١:الارهاب والمجاميع الأرهابية

ان سوء الوضع الأمني على مدى أعوام قد انعكس بصورة سلبية وأصبح بكافة صوره محددا مباشرا لتراجع الامن الصناعي في العراق من خلال الضغط على النفقات العامة لتغطية العمليات الأمنية على حساب بقية النشاطات الاقتصادية داخل الدولة[١].

**خامساً: مجالات تطوير الصناعة في محافظة ميسان**

كانت الصناعة العراقية في بداية القرن التاسع عشر تقتصر على الصناعات اليدوية المتمثلة بصناعة مواد البناء والنجارة والصياغة والحدادة وصناعة العربات التي تجرها الحيوانات والأدوات الزراعية البيسطة ضهرت الصناعة الاليه في العراق منذا القرن التاسع عشر ويبدو أن عاملين رئيسيين ساعدا على قيامها العامل الاول هوه عجز الحرف اليدوية المحلية من تلبية الطلب المتزايد من السلع بسبب اتساع السوق المحلية وعدم إمكانية توفير السلع بنفس الخصائص والأسعار لما يماثلها من السلع المستوردة والعامل الثاني تطوير علاقات العراق الاقتصادية مع دول الصناعية الرأسمالية في نهاية العهد العثماني وحاجة تلك الدول إلى المواد الاوليه مما تطلب تحويل الفائض من بعض المنتجات المحلية وبخاصة الزراعية والحيوانيّة إلى سلع اكثر صلاحية للتصدير فقامت بعض الصناعات الأولية لتحضير الصادرات مثل كبس التمر وعرق السوس وغسل الأصواف وغيرها.[٢] ولقد اثبتت العديد من التجارب للدول المتقدمة والنامية على حد سواء أن الصناعة تشكل تمركز الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى أساسه يمكن إقامة قاعدة الأساسية اللازمة لتطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية والتعجيل بمعدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي والتوسع في تلبية متطلبات المجتمع وخاصة بعد تراجع

---

[١] **مؤيد صالح دخان سدخان ،مصدر سابق،من ص٥٣٣الى ص٥٤٠**

[٢] **عبدالله سالم المالكي،جغرافية العراق،منشورات ضفاف/دار الفكر للنشر والتوزيع،٢٠١٤،ص١٩١**

معدلات الأنتاج في القطاع الزراعي ومحدودية المساحه الزراعية لهذا ليس غريبا أن ينال التصنيع اعجاباً واهتماما عن الكثير من الدول المختلفة ايماناً منها من ان التصنيع يؤدي بسهولة إلى رفع مستوى معيشة الشعب ويحرره من التخلف والتبعية.[1] ويعود تاريخ الصناعة في محافظة ميسان الى حقب زمنية متقدمة كانت الاسبقية في تلك الاونة للنشاط الحرفي اذ كانت المصدر الرئيسي لسد الحاجة او الطلب المحلب للناس ومنها صناعة السجاد والملابس والاثاث والحدادة والزوارق الخشبية. استمر نشاط الصناعة الحرفية حتى مطلع القرن التاسع عشر حيث شهد هذا القرن بروز نوع جديد من الصناعة كانت غير مألوفة بعد اكتشاف مكامن النفط والغاز من قبل فرق الاستكشافات الغربية منبئة بنشؤ صناعة استخراجية نشطة بدأت خلال النصف الاول من القرن العشرين حيث كان ذلك متزامنا مع نشؤ هذة الصناعة في المدن المجاورة مثل محافظة البصرة شهد النصف الثاني من القرن العشرين وعلى اثر الدراسات والبحوث التي اكدت على احتواء العراق على موارد طبيعية متنوعة الى نشؤ النوع الثالث من الصناعات وهو الصناعات التحويلية اعتمدت على تحويل الوفرة من الموارد الى سلسلة من العمليات الانتاجية المختلفة . فبرزت مثلا صناعة السكر وصناعة الورق والالبان والزيوت والبلاستك والطابوق والصب الجاهز بالاضافة الى الصناعات المتعلقة بنواتج القطاع الزراعي منشأة وسايلوات تنقية الحبوب والمطاحن ومنشأة تربية الدواجن ..... الخ.[2]

و تمتاز محافظة ميسان بمقومات كبيرة لبناء معامل إنتاجية كبيرة وفي مختلف المجالات ففي مجال الصناعات الكيماوية والبتروكيمياوية فإن احتياطي المحافظة الكبير من النفط والغاز الطبيعي يعد اساساً صلباً لبناء مثل هذه الصناعات كما أن المساحات الزراعية الكبيرة ووفرة الأراضي المناسبة لتربية المواشي يشجع المستثمرين في مجالات الصناعة الغذائية وصناعات الأعلاف الحيوانيه وغيرها ووفرة المواد الأولية من الحصى والرمل والخامات الكلسية يمثل قاعدة أساسية لتطوير الصناعات الانشائية يضاف إلى النقاط أعلاه قرب المحافظة من ميناء البصرة ومجاورتها لدولة ايران الإسلامية وعدم وجود ضغط كبير على البنى التحتية في المحافظة مما يسهل عملية النقل داخل وخارج المحافظة للمنتجات أو للخامات الصناعية وتتواجد في المحافظة أربعة معامل صناعية كبيرة الأنتاج السكر والزيوت والورق ومعمل الإنتاج البلاستك إلا ان هذه المعامل متوقفة عن العمل كلياً أو جزئياً حالياً وتحتاج الى دخول

---

[1] **ختام ثجيل شمخي:مرتضى سرحان عوض،التوزيع المكاني للصناعات الانشائية في محافظة ميسان،مجلة الاداب،العدد ١٣٣،ص٣٧١ص٣٧٢**

[2] **كاظم الرويمي، النشاط الصناعي في ميسان /هيئة استثمار ميسان ،٢٠١١،ص٢**

التقنيات الحديثة في مجال المكننة والإنتاج والإدارة والتسويق فيها من أجل تأهيلها لتدعم الواقع الاقتصادي والصناعي في المحافظة.[١] وهناك العديد من الصناعات المختلفه مثل:

**اولاً: الصناعات الغذائية :**

والذي يمكن تعريفها هي الصناعات التي تتم فيها العمليات التي تجرى لتحويل المنتجات الزراعية والحيوانيّة من حالتها الطبيعية إلى حالات أخرى تكون فيها اسهل استعمالا وأكثر ملائمة للظروف لحفضها من التلف لأطول فترة ممكنة في حالة عدم استهلاكها بصورة مباشرة وفق طرائق ووسائل مبتكره وخفضها في علب وصناديق ومواد حافظه وعرضها في السوق لغرض الاستهلاك وبصورة تجذب المستهلك وتعد ايضا إحدى حلقات الوصل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.[٢]

**ثانيا:الصناعات الخشبية:**

وقد عرفت صناعة الخشب بانها القطاع الخاص عادة والمعنى بالغابات وقطع الأشجار وتجارة الأخشاب والغابات الأولية والمنتجات الخشبية مثل الأثاث والمنتجات الثانوية مثل لب الخشب وصناعة اللب والورق.[٣]

وان آهم الأخشاب المستخدمة في محافظة ميسان هي..

١:خشب الجام ٢:خشب الصاج ٣:خشب بلوك بورد ٤:خشب mdf ٥:خشب الصنوبر الأبيض ٦:خشب الماهوجني ٧ :خشب الزان ٨:معاكس الصاج.[٤]

**ثالثاً الصناعات الانشائية:** تعرف بصناعة المنتجات اللافلزية التي هي فرع من فروع الصناعات التحويلية وتشمل مجموعة من الصناعات التي تقوم بانتاج الطابوق والإسمنت والزجاج والبلاط والكاشي والموزاييك والجص والبلوك والرمل والحصى والأحجار وسميت هذه الصناعة بصناعة مواد البناء أو التشييد.[٥]

---

[١] **كاظم الرويمي،قطاع الصناعة،هيئة استثمار ميسان ،٢٠١١،ص١**

[٢] **اسراء اسماعيل عويز مريهج العبودي،التحليل المكاني للصناعات الغذائية في محافظة ميسان،جامعة المستنصرية،٢٠٢٣،ص١١**

[٣] **عدي فاضل عبد الكعبي،التعريف بصناعة الخشب والأثاث واستعمالاتها في محافظة ميسان،مجلة الباحث،العدد٤٠. المجلد الثاني،ص٢٢٩**

[٤] **عدي فاضل عبد الكعبي،نفس المصدر ،ص٢٤٠،٢٤١**

[٥] **ختام ثجيل شمخي،مرتضى سرحان عوض ،مصدر سابق،ص٣٧٣**

**الاستنتاجات**

١:واجهت الصناعة العراقية سياسية وأمنية واقتصادية وإدارية واجتماعية وثقافية وهذا انعكاس لظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي العراق منذا عقود مما اثر في تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي العراقي.

٢:اتضح ان الامن الصناعي عانى من العديد من العقوبات منها الدولية التي استمرّت كثير من السنوات توقفت فيها من الحصول على المواد الأولية الداخلة في الصناعة وعدم تصدير مخرجاته المنتجه الى الأسواق العالمية.

٣:وجود محددات سياسية داخلية وخارجية قد اضرت بالأمن الصناعي.

٤:ضعف الدعم الحكومي المقدم الى القطاع الصناعي المختلط.

٥:سيطرة الحكومة المركزية في العراق على مختلف الصناعات الاستخراجية والتحويلية وهذا ما يتناقض مع مبادئ نظام الحكومة والذي يفضل بين الملكية والإدارة.

٦:وجود صناعات في محافظة ميسان تكون ذات أهمية استراتيجية كبيرة على العراق مثل صناعة السكر وصناعة الزيوت النباتية.

٧:تتمتع محافظة ميسان بموارد طبيعية وبشرية هائلة تساعد على قيام كثير من الصناعات فضلاً عن إمكانية تفعيل المنشآت الصناعية في المحافظة.

٨:يعاني القطاع الصناعي في محافظة ميسان من توقف المنشآت الصناعية الكبيرة عن العمل كليا أو جزئيا.

٩:انخفاض الأجور للعاملين مما اثر سلبا على عدم استقرار العاملين في العمل

١٠:تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المستوردة مما يحد حجم الطلب على المنتجات المحلية الأمر الذي أدى الى تراجع اداء المنشآت الصناعية وحصول تلكؤ في سير العملية الإنتاجية.

**التوصيات**

١:لابد أن يكون هناك تنسيق بين القطاعين العام والخاص من أجل النهوض بالواقع الصناعي.

٢:ضرورة تشجيع الصناعة الوطنية وإعادتها إلى سابق عهدها وأفضل من خلال اتباع بعض الإجراءات ومنها رفع رسوم الكمركية على جميع البضائع الأجنبية الداخلة الى الأسواق المحلية فضلاً عن تطوير كفاءة المنتوج المحلي مما يشجع المستهلك وكسب الثقة للصناعة الوطنية من

خلال دعم الدولة في كافة مفاصل النشاط الصناعي وبقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى وخاصة التي لها روابط صناعية ومنها الزراعية وخدمات البنى التحتية.

٣:الاهتمام بالبنى التحتية المرتبطة بالقطاع الصناعي وتقليل من الملوثات البيئية في بعض الصناعات من خلال استخدام المعدات الحديثة والمتطورة عالمياً.

٤:تبني صانع القرار السياسي إستراتيجيات النهوض الصناعي العراقي واعتباره خيارا اساسياً في البرامج الحكومية وان تسعى الحكومة لتحقيقة بصورة فعلية وايضاً تبني استراتيجية الإنتاج الصناعي للتصدير من خلال بناء مدن صناعية كبرى.

٥:مكافحة الفساد المالي والإداري في اغلب مؤسسات الدولة العراقية واعتماد الحكومة الإلكترونية في اغلب مفاصل الدولة التي لها علاقة بالقطاع الصناعي وخاصة مجال الاستثمار.

٦:يعد عامل الاستقرار السياسي والأمني من أهم العوامل التي تنعكس اختلالاتها على ألأمن الصناعي بشكل خاص وعلى بقية القطاعات في الدولة بشكل عام لانها مترابطة بشكل علاقات طردية فيما بينها.

٧:إعداد خطة حكومية لتقديم الدعم الحكومي حسب القطاعات الصناعية والمحافظات مع مراعاة المناطق المحرومة والمناطق التي ترتفع فيها نسبة البطالة من القوى العاملة والتي يقل فيها تركيز المشاريع الصناعية.

٨:إعداد استراتيجية للصناعة الوطنية تهتم بالتوجه نحو استقلال الميزة النسبية لبعض الصناعات الرئيسية في العراق وتطوير الطاقات الإنتاجية بما يعزز قدرات الشركات على التصدير وخلق موارد جديدة.

المصادر


١-أركان ريسان ،الشركة العامة للصناعات الكهربائية والألكترونية ،التربية الاساسية جامعة االمستنصرية

٢-أسراء أسماعيل عويد العبودي ،التحليل المكاني للصناعات الغذائية في ميسان ،كلية التربية الأساسية ،جامعة المستنصرية ،٢٠٢٣.

٣-أوراس طارق ياسين ،مبادئ الصناعات الغذائية ،كلية الزراعة ،جامعة البصرة .

٤-حسن فياض خلف-استراتيجية التنمية الصناعية ومدى تأثيرها على الإنتاجية فى الاقتصاد العراقى-أطروحة-١٩٨٧

٥-ختام ثجيل شمخي:مرتضى سرحان عوض-التوزيع المكاني للصناعات الانشائية في محافظة ميسان-مجلة الاداب-العدد ١٣٣.

٦-خطاب حكار العاني، جغرافية العراق، مطبعة جامعة بغداد ١٩٧٩.

٧-دعاء فلاح رزاق ،عدد المصانع المتوقفة والعاملة في العراق ،قسم البحوث والدراسات النيابية ،لسنة ٢٠١٥_٢٠٢١ .

٨-سفيان عز الكايد - الأمن الصناعي (ط) ، عمان دار الراية لنشر والتوزيع-٢٠١٥١

٩-صائب ابراهيم جواد، اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية، الكتاب الثاني جامعة صلاح الدين، أربيل، سنة٢٠١١.

١٠صبحي احمد الدليمي، جغرافية الصناعة، دار امجد للنشر والتوزيع،ط١، ٢٠١٨،.

١١-عادل شابث جابر، الأمن الصناعي، مجلة الريادة الاقتصادية للأعمال العدد١٢٠٦،٨،

١٢-عادل عبد الزهرة شبيب ،أبرز المشاكل والمعوقات التي تواجه الصناعة في العراق وسبل النهوض بالقطاع الصناعي .

١٣-عبد الزهرة الجنابي، الجغرافية الصناعية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان الأردن، ٢٠١٣.

١٤-عبدالله سالم المالكي-جغرافية العراق-منشورات ضفاف. دار الفكر للنشر والتوزيع-٢٠١٤.

١٥-عبدالله نجم عبدالشاوي-دور الدولة في دعم القطاع الصناعي-مجلة الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية-العدد ٨٩-٢٠١١-.

١٦-عدنان عبد الأمير مهدي محمود الزبيدي ،الصناعة العراقية بعد عام ٢٠٠٣،كلية العلوم السياسية ،جامعة تكريت ،لسنة ٢٠٢١.

١٧-عدي فاضل عبد الكعبي-التعريف بصناعة الخشب والأثاث واستعمالاتها في محافظة ميسان-مجلة الباحث-العدد٤٠. المجلد الثاني

١٨-علي الخفافيش، العالم الإسلامي واقع ديمغرافية ومؤثرات تنموية، ط١، دار البيضاء للطباعة، النجف، ٢٠٠٥.
١٩-عمر عطا علي، التنمية الاقتصادية في محافظة القليوبية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.
٢٠-عمران بندر مراد ،م.د.شيماء حسين صالح ،الصناعة الوطنية ودورها التنموي في العراق، كلية التربية ،قسم الجغرافية ، جامعة بغداد.
٢١-عمرو بزيو، ليلى خنيش، الأمن الصناعي، والسلامة المهنية(ط١) عمان مكتبة المجتمع العربي في الوقاية من الأمراض
٢٢-فلاح محسن موسى سلمان ،خرائط التقييم المكاني لتوزيع الصناعات الكبيرة في العراق
٢٣-كاظم الرويمي- النشاط الصناعي في ميسان /هيئة استثمار ميسان -٢٠١١.
٢٤-كاظم شنته سعد ،المتطلبات البيئية لزراعة قصب السكر في العراق وعوامل تدهورها ،كلية التربية،جامعة ميسان .
٢٥-كاظم عبد الوهاب الأسدي ،م.راشد عبد راشد الشريفي ،صناعة الطاقة الكهربائية في جنوب العراق ،كلية التربية الأساسية والأداب ،جامعة البصرة ،سنة ٢٠١٦ .
٢٦-محمد ازهر السماك-جغرافية الصناعة بمنظور معاصر-مكتبة غريب الطوس.
٢٧-محمد رؤوف سعيد، دور النقل في التنمية الاقتصادية مجلة النفط والتنمية، العدد الخامس، سنة ١٩٩٨.
٢٨-محمد طالب رشيد-الامن الصناعية في بلاد الرافدين-مجلة دراسات في التاريخ والآثار-العدد ٨١-٢٠٢٢.
٢٩-محمود محمد سيف، المواقع الصناعية، دراسة تحليلية في جغرافية اقتصادية، ط٢، دار المعرفة، ١٩٩٠.
٣٠-مهدي فليح ناصر الصافي ،الباحث مؤيد صالح دخان سدخان ،تحليل الأمن الصناعي في العراق ،كلية الآداب ،جامعة ذي قار ،سنة ٢٠٢٣ .
٣١-مؤيد صالح دخان سدخان-تحليل جغرافي للمحددات الداخلية للأمن الصناعي في العراق- مجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية-العدد١٠-٢٠٢٣.
٣٢-ناجي ساري فارس ،واقع القطاع الصناعي في العراق ،مركز دراسات البصرة والخليج العربي ،جامعة البصرة .
٣٣-ناجي ساري فارس-واقع الصناعة الاستخراجية في العراق وآفاقها المستقبلية-مجلة الاقتصادي الخليجي-العدد ٤١-٢٠١٩.
٣٤-ناجي ساري فارس-واقع وأفاق القطاع الصناعي-مجلة الاقتصادي الخليجي-العدد٣٦-٢٠١٨.
ناصر منصور الروسان-الامن الصناعي -ط١ -عمان مكتبة المجتمع العربي النشروالتوزيع-٢٠١٤